الفصل الثاني

من مكملات الجملة الفعلية «المفاعيل»

أولاً: اللزوم والتعدي

إذا لم يكن الفعل من كان وأخواتها أو كاد وأخواتها دخل في التعدي واللزوم.

أولاً: اللازم: أو القاصر وهو ما اقتصر علىٰ فاعله في تمام الإفادة فلا يتجاوزه إلىٰ المفعول به ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾ [القمر: ١]، أو ما لا يصل إلىٰ مفعوله إلا بحرف جر ﴿ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ٢٨]، ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٨١].

علامته:

يتعرّف علىٰ الفعل اللازم بأحد شيئين.

أ- ألا تتصل به هاء الضمير إلا ضمير المصدر، فلا يقال: نجحه ولا ماته ولا انكسره ولا اشمأزَّهُ إلىٰ آخره إلا إذا كان الضمير عائدًا علىٰ مصدر سابق نحو: النجاح نجحته والانطلاق انطلقته والذهاب ذهبته.

ب- ألا يصاغ منه اسم مفعول تام مكتفٍ بصيغته فلا يقال: مذهوب ولا منجوح ولا مخروج، فإن صيغ منه اسم المفعول كان ناقصًا أي مفتقرًا إلىٰ حرف جرّ يعدِّيه فيقال: الاختبار منجوح فيه، والبيت مذهوب إليه والمأزق مخروج منه إن شاء الله.

وأطلق الشيخ خالد[1] علىٰ هاتين العلامتين «علامة عدمية» أي تعرف بعدم وجودها أو عدم قبولها وهناك علامات عشر أخرىٰ وضعها النحاة لمعرفته من صيغته أو وزنه أو دلالته وهي كالآتي:

١- أن يكون فعلاً من أفعال السَّجَايا أو الطِّباع، وهي ما دلت علىٰ معنىٰ قائم

---

(١) التصريح علىٰ التوضيح (٢/ ٣٩٨).

بالفاعل لازم له غالبًا نحو: شجع وجَبُن وقَبُح وحَسُن وطال وقَصُر ومنه قوله ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ طَالَ عُمْرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ»(١)، وقوله الملائكة لأهل الإيمان: ﴿ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ ﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ [هود: ٧٧].

٢- أن يكون فعلاً دالاً علىٰ عَرَض وهو ما ليس حركة جسم(٢) من وصف غير ثابت كمرض وكَسَل ونشط وفرح وحزن(٣)، ﴿ وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى ﴾ [مريم: ٤]، ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٨٠]، ﴿ فَرِحَ بِهَا ﴾ [الشورىٰ: ٤٨]، ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٣٨]، ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ [الحديد: ٢٣]، وفي حديث السِّحر: «فَكَأَنَّمَا نَشِطَ مِنْ عِقَالٍ»(٤).

٣- أن يكون فعلاً دالاً علىٰ نظافة نحو: طَهُر، ونَظُفَ وَوَضُؤَ كقولك: طهر قلبك ونظف ثوبك ووَضُؤَ وَجْهُك أيها المسلم، قال تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

٤- أن يكون فعلاً دالاً علىٰ دَنَس نحو: نَجُسَ وقَذُرَ ودنس، قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾ [الأعراف: ٥٨].

---

(١) ذكره العجلوني في كشف الخفا (١٢٣١) وعزاه إلىٰ أحمد (١٧٧١٦) والترمذي (٢٣٢٩) وصححه عن عبد الله بن بسر بلفظ: «خير الناس من طال عمره وحسن عمله».

(٢) فما دل علىٰ عَرَض وهو بحركة جسم نحو مشىٰ ووقف ولعب فمنه لازم: ﴿ يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ [يوسف: ١٢]، ومتعدٍّ ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ ﴾ [المائدة: ٢٨]، ﴿ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان: ٢٧]، واجتمعا في ﴿ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾ [الفرقان: ٢٠].

(٣) حَزِنَ تأتي متعدية ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ [يس: ٧٦]، ﴿ لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ ﴾ [يوسف: ١٣]، وقرئت تواترًا ﴿ يُحْزِنكَ ﴾ بضم الياء وكسر الزاي من أحزن وأجمع العشرة علىٰ فتح الياء من «يحزن» في قوله تعالىٰ: ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

(٤) رواه البخاري من حديث أبي سعيد برقم (٢١٥٦).

٥- أن يدل علىٰ لون كاحمرّ واسودَّ واخضرَّ ﴿ وَٱبۡيَضَّتۡ عَيۡنَاهُ مِنَ ٱلۡحُزۡنِ ﴾ [يوسف: ٨٤]، ﴿ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أو يكون علىٰ وزن أفْعَلَّ مطلقًا سواء دل علىٰ لون أو عيب أو لم يدل كاغبرَّ وازورَّ ومنه في التنزيل ﴿ تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ﴾ [الكهف: ١٧] في قراءة ابن عامر ويعقوب «ازْوَرَّتْ».

٦- أو يَدُلْ علىٰ عيب كعَمِش وعَوِرَ واعورَّ واحولَّ واعوجَّ أو حِلْية ككحل ونجل.

٧- أن يكون علىٰ وزن انفعل ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ ﴾ [ص: ٦]، ﴿ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ﴾ [القمر: ١]، ﴿ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ ﴾ [التوبة: ١٢٧]، ﴿ فَٱنفَلَقَ ﴾ [الشعراء: ٦٣]، ﴿ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ ﴾ [التكوير: ٢].

٨- أن يكون علىٰ وزن افْعَلَلَّ كـ«اقشَعَرَّ، اطمأنَّ، اشمأَزْ» ﴿ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ﴾ [الزمر: ٢٣]، ﴿ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ﴾ [الزمر: ٤٥]، ﴿ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ﴾ [الرعد: ٢٨].

٩- أن يكون علىٰ وزن افعنلل كاحرنجم واقعنسس من قولهك: احرنجمت الإبل إذا اجتمعت، واقعنسس الجملُ إذا أَبىٰ أن ينقاد.

١٠- أن يكون مطاوعًا لفعل متعدٍّ لواحد كقولك: كسرته فانكسر، ومدته فامتدّ، وعلمته فتعلَّم وأدَّبْتُه فتأدّب. وجعل أبو حيان منه: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، فجعله مطاوعًا عجلته فتعجَّل وأخرته فتأخَّر، وجوّز أن يكون متعديًا ومفعوله محذوف أي: تعجَّل النَّفر مِنْ مِنَىٰ، أما تأخر فلازم قولاً واحدًا.

تنبيه:

من الأوزان الملازمة للزوم وزن «فَعُل» بفتح الفاء وضم العين ونصَّ علىٰ ذلك الشيخ الغلاييني[1] ومنه في التنزيل ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴾ [النساء: ٦٩]، ﴿ بَعُدَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلشُّقَّةُۚ ﴾ [التوبة: ٤٢]، ﴿ ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾ [الأعراف: ٨]، ﴿ بَصُرۡتُ بِمَا لَمۡ يَبۡصُرُواْ بِهِۦ ﴾ [طه: ٩٦]، ﴿ كَبُرَ

(١) جامع الدروس العربية (ص٥٠).

عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ﴿ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴾ [الحج: ٧٣]، وجاء فاعلها ضميرًا مستترًا في ﴿ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ﴾ [النساء: ٧].

ثانيًا: المُتَعَدِّي: أو المُجَاوِز أو الواقع علىٰ المفعول، وهو ما لم يكتفِ بفاعله وإنَّما تعدّاه أو تجاوزه إلىٰ مفعول به ووقع عليه(١)، والأفعال المتعدية قسمان:

الأول: ما يتعدىٰ بنفسه وهو ما يصل إلىٰ المفعول به مباشرة دون واسطة.

الثاني: ما يتعدّىٰ بحرف الجرّ وهو ما يصل إلىٰ مفعوله بواسطة حرف الجر.

والذي يتعدّىٰ بنفسه ثلاثة أقسام.

أولها: ما ينصب مفعولاً به واحدًا، وهو أكثر الأفعال ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ﴾ [إبراهيم: ٣٢]، ﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [التوبة: ٧١].

ثانيها: ما ينصب مفعولين، وينقسم إلىٰ قسمين:

أ- ما ينصب مفعولين أصلها المبتدأ والخبر «ظن وأخواتها» وقد مَرَّ بك في نواسخ الجملة الاسمية.

ب- ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهي أفعال غير محصورة ويربطها دلالتها علىٰ العطاء أو المنع وهي كثيرة في التنزيل ووقع مفعولاها ظاهرين ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿ وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ ﴾ [غافر: ٥٣]، ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ [الأعراف: ٨٥]، ﴿ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾ [آل عمران: ١٢١]، ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ ﴾ [النحل: ٩٦]، ﴿ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، ﴿ وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ [إبراهيم: ٢٨]،

---

(١) يختص المتعدِّي بنصب المفعول به، وسائر المفاعيل «المطلق - معه - فيه - لأجله» تأتي بعد اللازم كما تأتي بعد المتعدِّي.

﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ ﴾ [مريم: ٧٦]، ﴿ ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ﴾ [طه: ٥٠]، ﴿ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿ فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ومضمرين ﴿ زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿ فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ ﴾ [الحجر: ٢٢]، ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود: ٢٨]، ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا ﴾ [محمد: ٣٧]، ومضمر وظاهر ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى ﴾ [الأعراف: ٦٢]، ﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾ [الإنسان: ١٢]، ﴿ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ ﴾ [القصص: ٤٢]، ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿ يُدْخِلْهُ نَارًا ﴾ [النساء: ١٤]، ﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿ سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران: ٣٦]، ﴿ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الحج: ٧٨]، ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ [المدثر: ٢٦]، ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ ﴾ [الأنفال: ١١]، ﴿ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ﴿ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً ﴾ [فصلت: ١٣]، ﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، ﴿ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۚ ﴾ [آل عمران: ٥٧]، ﴿ فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ [الأنفال: ١٥].

ووقع الأول ضميرًا والثاني مصدرًا مؤولاً في ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾ [ص: ٧٥] أي: ما منعك السجود ﴿ وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ ﴾ [الإسراء: ٥٩] أي: منع تكذيب الأولين إيانا إرسال الآيات ﴿ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ ﴾ [الأحقاف: ١٧] فألف الاثنين فاعل وياء المتكلم مفعول أول والمصدر المؤول «الخروج» مفعول ثان.

ثالثها: ما ينصب ثلاثة مفاعيل، وهي ما جاء من باب أعلم وأرىٰ وهي أفعال ناصبة لمفعولين في الأصل وتعدّت للثالث بهمزة النقل -كما سيأتي بيانه- فتقول: عَلِمَ محمدٌ الحقّ واضحًا، فتنصب مفعولين بـ«علم» فإذا أدخلت الهمزة قلت: أعلمت محمدًا الحقَّ واضحًا، ومنه في القرآن ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٣].

بين اللزوم والتعدِّي

اعلم -رحمك الله- أنَّ رحابة اللغة وروعتها جعلت كل ما قيل في بيان اللازم والمتعدِّي علىٰ سبيل التقريب وذلك لوجود أفعال استخدمت لازمة ومتعدِّية بلا وساطة ولا وسائل تعدية مما يجعلنا نوقن أنَّ السياق هو الضابط الأول والأهم في قضية اللزوم والتعدِّي فما اكتفىٰ بمرفوعه كان لازمًا وما احتاج إلىٰ مفعول كان متعدِّيًا وذلك أنَّ الفعل ببنائه وصيغته يحتمل معاني مختلفة هذه المعاني تختلف في الاحتياج إلىٰ مفعول من عدمه، وأيضًا قد يُضَمَّن الفعل معنىٰ فعل آخر فيحتاج إلىٰ ما يتطلبه وقد أفرد الشيخ عضيمة فصلاً في بيان ما استخدم لازمًا ومتعديًا من الأفعال[١] إلا أنه ضمن دراسته ما تعدىٰ بوسيلة من وسائل التعدية وأصله اللزوم، وكذلك اجتهد غيره في بيان ما يتعدىٰ به اللازم وما يصير به المتعدِّي لازمًا[٢]، وكما سبق أن أشرت أنَّ القراء العشرة أجمعوا علىٰ فتح الياء في قوله تعالىٰ: ﴿لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] مما يدل علىٰ أن فعل «حزن» الثلاثي وليس أحزن المتعدي بهمزة النقل[٣] والثلاثي لازم قياسًا؛ لأنه دال علىٰ عرض وليس بحركة جسم، وقرئ تواترًا ﴿وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] برفع «سبيل» فيكون الفعل لازمًا، ونصبه فيكون الفعل متعديًا.

ونص العكبري[٤] علىٰ أن «غاضَ» يستعمل لازمًا ومتعديًا وأنه يقال: غاض الماء وغضته، ومثل للمتعدي بـ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] قاصدًا أن بناءه للمفعول دليل تعديته، ووهم رحمه الله في التمثيل للازم بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ﴾ [الرعد: ٨]؛ لأن الفعل هنا متعدٍّ أيضًا ومفعوله عائد الصلة وإلا بقي الموصول بلا عائد، أي: والذي تغيضه الأرحام.

---

(١) دراسات (ق٣) (٢/ ٢٠٦-٢٢٠).

(٢) الكامل، أحمد زكي صفوت (١/ ٢٩٢، ٢٩٤).

(٣) سميت بذلك؛ لأنها تنقل الفعل من حال «اللزوم» إلىٰ حال «التعدِّي».

(٤) التبيان (٢/ ٣٢)، وقال: ويجوز أن يكون هذا متعديًا أيضًا.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ ﴾ [البقرة: ١٠٥] إن كان المعنىٰ ينفرد من يشاء الله انفراده بالرحمة كان «يختص» لازمًا و«من» فاعله، وإن كان المعنىٰ: يُفْرِد الله من يشاء برحمته كان الفعل «متعديًا» و«مَنْ» مفعوله الأول، وفاعله ضمير اللفظ الجليل.

والفعل رجع الذي مصدره «رَجْع» ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجۡعِ ﴾ [الطارق: ١١]، متعديًا ﴿ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ ﴾ [الملك: ٣]، ﴿ فَرَجَعۡنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ ﴾ [طه: ٤٠]، ﴿ يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ ﴾ [سبأ: ٣١]، والذي مصدره الرجوع لازم ﴿ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿ وَلَآ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمۡ يَرۡجِعُونَ ﴾ [يس: ٥٠]، ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗاۚ ﴾ [طه: ٨٦]، وكذلك أفعال كثيرة منها: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ ﴾ [الإسراء: ٤٤] لازم، ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾ [الأعلىٰ: ١]، ﴿ كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ﴾ [طه: ٣٣] متعدٍ، ﴿ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٢]، ﴿ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ ﴾ [النمل: ٤٠] لازم، ﴿ وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١١٤] متعدٍ، ﴿ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف: ٥٧] لازم، ﴿ أَنَحۡنُ صَدَدۡنَٰكُمۡ ﴾ [سبأ: ٣٢] متعدٍّ.

وهناك كثير من الأفعال تتعدّىٰ بنفسها وبحرف الجرّ ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿ لِتَرۡكَبُوهَا ﴾ [النحل: ٨]، ﴿ وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا ﴾ [هود: ٤١]، ﴿ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿ وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ﴿ وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ ﴾ [مريم: ٤٣]، ﴿ وَجَآءَكَ فِي هَٰذِهِ ٱلۡحَقُّ ﴾ [هود: ١٢٠]، والفروق في الاستخدام يدركها أهل البيان لاستكشاف أسراره.

وسائل التعدّية:

وهي الأشياء التي يتحوّل بها الفعل من حال إلىٰ حال فيصير اللازم متعديًا لواحد ويصير المتعدِّي لواحد متعديًا لاثنين والمتعدِّي لاثنين متعديًا لثلاثة.

١ - همزة النقل(١)، ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ ﴾ [يوسف: ١٥]، ﴿ قَالَ أَذْهَبْ ﴾ [الإسراء: ٦٣]، «لازم» ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، متعدٍ بإدخال الهمزة فـ«أَذْهَبَ» غير «ذَهَبَ» ﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾ [الأنفال: ٤٢] لازم من «هلك» ﴿ وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥] متعد من «أهلك»، ومثال اجتماعهما قبل التعدية وبعدها ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ [الصف: ٥]، فالفعل «زاغ» لازم ﴿ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأحزاب: ١٠] والفعل ﴿ أَزَاغَ ﴾ متعدٍّ مفعوله ﴿ قُلُوبَهُمْ ﴾ وتنقل المتعدِّي لواحد لاثنين نحو «نَسِيَ» ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧] متعدٍّ لواحد لفظ الجلالة، وضمير الغائب «هم» ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الكهف: ٦٣]، متعدٍّ لاثنين «الياء» أول والهاء «ثان» واجتمعا في ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾ [الحشر: ١٩] وتُعدِّي الاثنين لثلاثة في باب «أعلم» و«أرى».

٢ - التضعيف، وهو تشديد عين الفعل ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] لازم وفاعله «نون النسوة»، ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [المدثر: ٤] متعدٍّ ومفعوله مقدم عليه «ثيابك» ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ ﴾ [الحج: ٢٦]، ﴿ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ ﴾ [الحج: ٣٢]، متعدٍّ وأصله «عَظُم» لازم.

ومثال اجتماع الهمزة والتضعيف في تعدية فعل ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾ [آل عمران: ٣] فالفعل ﴿ نَزَّلَ ﴾ لازم ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٣] تعدّىٰ بالتضعيف ومفعول ﴿ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ وبالهمزة ومفعوله ﴿ ٱلتَّوْرَىٰةَ ﴾.

---

(١) وأمثلتها كثيرة: ﴿ مَاتُواْ ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ﴿ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾ [المائدة: ٥] لازم، ﴿ أَمَاتَهُۥ ﴾ [عبس: ٢١]، ﴿ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [محمد: ٩] متعد، ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا ﴾ [طه: ١١] متعد لواحد، ﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٢٧]، ﴿ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [مريم: ٣٠] متعد لاثنين.

٣- تحويل صيغة الفعل إلىٰ صيغة أخرىٰ من صيغ التعدية ومن ذلك:

أ- اسْتَفْعَلَ. فـ«خرج» لازم ﴿تَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ﴾ [النحل: ٦٩] و«استخرج» متعدٍّ ﴿ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦].

ب- فَاعَل. ﴿وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٤٨] لازم، ﴿ظَـٰهَرُوهُم﴾ [الأحزاب: ٢٦] متعد، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ﴾ [آل عمران: ١٨٣] لازم، ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥] متعدٍّ.

ج- باب نَصَر - يَنْصُر، لإفادة معنىٰ الغلبة، فتقول: فلان شَرَفَك وكَرَمَك، أي: غلبك في الشرف والكرم.

ومن اجتماع تحويل اللازم لمتعدٍ بتحويل صيغته قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: ١٢٧]، فانصرف «لازم» لمجيئه علىٰ وزن «انفعل» بينهما «صرف» متعدٍّ.

تحويل المتعدّي إلىٰ لازم:

يتحول المتعدي إلىٰ لازم لأجل ضرورة الشعر، وإذا حُوِّل إلىٰ صيغة «فَعُل» لقصد المبالغة والتعجب كقولهم: فَهُمَ مُحمد، أي: ازداد فَهْمُه، أو ما أَفْهَمَه! ومطاوعته لمتعدٍّ لواحد، نحو: فتحته فانفتح، وكسرته فانكسر.

مسائل تتعلق باللزوم والتعدّي أو تؤثر فيه:

أولاً: التضمين: وهو إشراب اللفظ معنىٰ لفظ آخر وإعطاؤه حكمه فتصير الكلمة تؤدي مؤدّىٰ كلمتين[(١)]، وهو كثير جدًا في كلام العرب وشواهده في التنزيل كثيرة كثيرة، فبساطة شديدة له خمس صور:

أ- يضمن اللازم معنىٰ المتعدي فيُتَعدَّىٰ كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنك تقول: عزمت علىٰ كذا، ولا تقول: عزمت كذا، ومن ثَمَّ فهو لا يتعدىٰ

---

(١) مغني اللبيب (ص٢٩٧-٢٩٩)، الكامل (ص٢٩٢)، وانظر: ودراسات الشيخ عضيمة (ق٣) (٢/ ١٨٣ إلىٰ ٢٠٦).

إلا بحرف الجر والذي جعله متعدِّيا بنفسه إشرابه معنىٰ نويتم أي: لا تنووا عقدة النكاح، وكذلك ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ [المائدة: ٣٣] عند من أعرب «فسادًا»(١) مفعولاً به علىٰ تضمين «يسعون» معنىٰ يكتسبون، وفسَّر ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩] أي: ما اكتسب.

ب- أن يضمن المتعدِّي بواحد معنىٰ المتعدي لاثنين فيتعدَّىٰ لاثنين كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ [آل عمران: ١١٥] فالفعل «كفر» يتعدّىٰ لواحد، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ ﴾ [هود: ٦٠]، وقوله ﷺ عن النساء «يَكْفُرْنَ العَشِيرَ»(٢) أو يتعدىٰ بحرف الجر ﴿ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٦٠]، ﴿ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ ﴾ [فصلت: ٤١] فلما ضمن معنىٰ «حرم» تعدّىٰ لاثنين أي: فلن يُحْرَمُوه، أي: فلن يحرم الله المؤمنين جزاء خيرهم.

وقوله تعالىٰ: ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾ [الأنعام: ٨٣] ضمن معنىٰ نعطي من نشاء درجات وإلا فرفع متعدٍّ لواحد ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [النساء: ١٥٤].

ج- أن يضمن المتعدِّي بنفسه معنىٰ المتعدِّي بالحرف فيتعدّىٰ بالحرف، سواء كان ممن يتعدّىٰ لواحد ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [النحل: ١١٨]، ففي قوله تعالىٰ: ﴿ فَظَلَمُواْ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، ﴿ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٩]، تعدّىٰ بالحرف في الأولىٰ لمعنىٰ «كفروا» قال تعالىٰ: ﴿ فَكَفَرُواْ بِهِۦ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الصافات: ١٧٠]، وفي الثانية لمعنىٰ «يجحدون» قال تعالىٰ: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ﴾ [النمل: ١٤]، ﴿ تَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف: ٢٦] وفي قولنا: سَمِعَ الله لِمن حَمِدَه، ضمن سمع معنىٰ «استجاب» ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ ﴾ [الشورىٰ: ١٦] فتعدّىٰ باللام مع أنه في الأصل يتعدىٰ بنفسه ﴿ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ ﴾ [ق: ٤٢]، ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ ﴾ [المجادلة: ١].

---

(١) والمشهور في إعرابها أنها: مفعول لأجله أو حال أو مفعول مطلق. انظر: كتابنا «أثر السياق» (٧٨-٨٠).

(٢) من حديث ابن عباس رواه البخاري (٢٩).

أو كان ممن يتعدىٰ لاثنين ﴿ زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، قال تعالىٰ: ﴿ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾ [الدخان: ٥٤] فتعدىٰ لواحد وللثاني بالباء لتضمينه معنىٰ قرناهم.

د- أن يضمن المتعدي بحرف معنىٰ المتعدي بحرف آخر فيتعدىٰ به، كقوله تعالىٰ: ﴿ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] لتضمين رفث معنىٰ أفضىٰ ﴿ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [النساء: ٢١] وتضمين يؤلون معنىٰ يمتنعون من الوطء بالحلف، وإلا فالرفث بالنساء والحلف عليهن.

هـ- أن يضمن المتعدي بنفسه معنىٰ اللازم فيكتفي بمرفوعه ويتعدىٰ بالحرف، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٨٣] ولم يقل: أذاعوه لتضمين الفعل معنىٰ «تحدثوا به»، ﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾ [الأحقاف: ١٥] ولم يقل: أصلح ذريتي كما قال: ﴿ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥ ﴾ [الأنبياء: ٩٠] لتضمين الفعل معنىٰ: بارك لي، كما قال: ﴿ بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧١]، وقوله تعالىٰ: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور: ٦٣] ولم يقل: يخالفونه أو يخالفون أمره؛ لتضمين الفعل معنىٰ: يخرجون عن أمره، وكذا عندما يأتي المتعدي لاثنين بمعنىٰ المتعدِّي لواحد ينصب مفعولاً واحدًا وقد مر بك ذلك[1].

ثانيًا: دخول لام التقوية علىٰ المفعول به:

لا خلاف في دخول حرف الجر الزائد علىٰ المفعول به بغرض تقوية المعنىٰ وتوكيده ﴿ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ ﴾ [الذاريات: ٥٧] أي: رزقًا، فكلمة «رزق» مفعول به منصوب محلاً مجرور لفظًا، أو منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

---

(١) انظر: باب ظن وأخواتها من (ص١٧٥ إلىٰ ص٢٠١).

ومن الحروف المزيدة للتوكيد لامٌ تسمىٰ «لام التقوية» وسميت بذلك لأنها تزاد لتقوية العامل الذي ضعف عن العمل لتأكيد وصول الفعل أو ما ناب عنه إليه، لأحد سببين:

الأول: تَأَخُّره عن معموله، بأن يتقدم المفعول ويتأخر فعله وفاعله كقوله تعالىٰ: ﴿ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣] أي: تفسرون الرؤيا ودخلت اللام للتقوية ﴿ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٤] أي: يخافون ربهم.

الثاني: أن يكون العامل فرعًا عن الفعل، أي: مشتقًا يعمل عمل فعله كاسم الفاعل ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمۡ ﴾ [البقرة: ٩١] أي: يصدق ما معهم، ﴿ وَلَا مُسۡتَـٔۡنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ ﴾ [الأحزاب: ٥٣] أي: ولا تستأنسون حديثًا، أو صيغة المبالغة ﴿ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] أي: يفعل ما يريد، ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ ﴾ [المائدة: ٤٢] يسمعون الكذب ويأكلون السحت ﴿ نَزَّاعَةٗ لِّلشَّوَىٰ ﴾ [المعارج: ١٦] أي: تنزع جلد الرأس وسائر أطراف البدن، نسأل الله السلامة والعافية.

واجتمع ضعف العامل بتأخيره وفرعيته في ﴿ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٨] نشهد حكمهم، ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥] يحفظون فروجهم، ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨] يراعون أماناتهم وعهدهم، ﴿ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧] يكرهون الحق.

وتدخل أيضًا علىٰ معمول العامل المضمن معنىٰ غيره ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٤] أي: يخرجون أو يؤدون الزكاة.

ويحتمل زيادتها في ﴿ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٢١]، ﴿ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [الحج: ٢٦]، ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢]، ﴿ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ ﴾ [يوسف: ٥]، ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ [الحشر: ١] إلا أن الزيادة في نحو ذلك غير مطردة لعدم ضعف العامل فهو ليس مؤخرًا فلا تسمىٰ تقوية ولاحتمال التضمين في

ذلك البعض ففي ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢]، الزيادة علىٰ أن ردف بمعنىٰ تبع فإن ضمنت معنىٰ قُرب لم تتعدَّ بنفسها وفي البخاري ردف بمعنىٰ قَرُبَ[(١)]، وحذف المفعول في بعضها الآخر ففي ﴿ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [الحج: ٢٦] تحتمل بوأنا الناس مكان البيت لأجل إبراهيم.

ثالثًا: النصب علىٰ الاتساع أو نزع الخافض:

هو عبارة عن نصب الاسم الذي تعدّىٰ الفعل إليه بحرف الجر بعد إسقاط حرف الجر من الكلام فيتعدىٰ الفعل بنفسه؛ لأن حرف الجر لا يعمل محذوفًا إلا شذوذًا[(٢)] كقول الفرزدق:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أي: أَشَارَتِ الأصابعُ إِلىٰ كُلَيْبٍ، فحذف حرف الجر وأبقىٰ عمله، وقد قيل لرؤبة: كيف أصبحت؟ فقال: خَيْرٍ وَالحَمْدُ لله، أي: بخير.

ويقسم النحاة تحوّل الفعل من متعد بالحرف إلىٰ متعدٍّ بنفسه إلىٰ ثلاثة أقسام[(٣)]:

الأول: سماعي جائز في الكلام المنثور، فتقول: نصحتك ونصحت لك، وشكرتك وشكرت لك، فتجعل الفعل ناصبًا تارة ومتعدٍّ بحرف تارة أخرىٰ، قال تعالىٰ: ﴿ وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١١٤]، وقال: ﴿ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقال سبحانه: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطففين: ٣]، ويقال في الكلام كالوا لهم ووزنوا لهم، والأولىٰ عندي أن يحمل علىٰ ذلك ﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ ﴾ [هود: ٦٨]،

---

(١) الجنىٰ الداني (ص١٠٧).

(٢) والذي يبدو لي -والله أعلم- أن ذلك نادر قليل مقصور علىٰ السَّماع لا يقاس عليه دون وسمه بالشذوذ؛ لأن حذف الجار وبقاء المجرور علىٰ حاله ورد في قراءة شاذة بجر الآخرة في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: ثواب الآخرة، مع حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورًا.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٢٠٤-١٠٩).

﴿ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ ﴾ [هود: ٦٠] أي: كفروا بربهم؛ لكثرة تعدي الفعل بالباء ﴿ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ ﴾ [فصلت: ٤١]، ﴿ فَكَفَرُواْ بِهِۦ ﴾ [الصافات: ١٧٠].

الثاني: سماعي خاص بالشعر(١)، أي: يلجأ إليه الشاعر اضطرارًا لاستقامة الوزن الشعري، ويستشهدون له بقول شاعرهم:

لَـدْنٌ بِهَـزِّ الكَـفِّ يَعْـسِلُ مَتْنُـهُ فِيـهِ كَـمَا عَـسَلَ الطَّرِيـقَ الثَّعْلَـبُ

أي: كما عَسَلَ الثعلبُ في الطريق، وقول الآخر:

آلَيْتُ حَبَّ العِـرَاقِ الـدَّهْرَ أَطْعَمُـهُ وَالحَـبُّ يَأْكُلُـهُ فِي القَرْيَـةِ الـسُوسُ

أي: أقسمت علىٰ حَبِّ العراق.

والحقُّ أن ذلك لا يختص بالشعر ولا يلجأ إليه اضطرارًا وإنما يحذف لقرينة السياق الدالة علىٰ الحذف ومن ثم كان اختلافهم في الظروف المكانية المختصة، نحو: الدار والمسجد هل تنصب علىٰ الظرفية أم علىٰ الاتساع واختلافهم في المبهمة نحو: ﴿ وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا ﴾ [الفرقان: ١٣]، ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا ﴾ [طه: ٧٧]، ﴿ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ ﴾ [طه: ٨٠] ورد الفارسي الظرفية في نحو ﴿ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [التوبة: ٥]، فقال بالاتساع علىٰ كل مرصد؛ لأنه ظرف مختص ليس مبهمًا.

ولك أن تتأمل الآيات الكريمة الآتية: ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ ﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ [الفرقان: ٤]، ﴿ ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ ﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ﴿ وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، ﴿ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ ﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ [البقرة: ١٥٨] فالاتساع فيها ظاهر وبه قال الأكابر: استبقا إلىٰ الباب، أعجلتم

---

(١) وحجتهم في ذلك أن إسقاط حرف الجر لا ينقاس في نحو هذا، فلا يقال في: قعدت الخشبة، يريد: قعدت علىٰ الخشبة، ولا: بريت السكين القلم، تريد: بالسكين، وأجازه بعضهم.

عن أمر ربكم، جاءوا بظلم، آتوني بزبر الحديد، لا تواعدهن علىٰ سر، عزموا علىٰ الطلاق، تيمموا بصعيد، ظللنا بالغمام، من تطوع بخير.

وأخيرًا إليك قول الزجاج في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦] ولا اختلاف بين النحويين في أن «على» محذوفة[(١)].

الثالث: قياسي، وذلك مع المصدر المؤول المكون من:

أولاً: «أَنْ» المصدرية وفعلها سواء كان فعلها ناقصًا ﴿ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ ﴾ [النساء: ١٧٢]، ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ١٠٤] أي: نسبحه عن أن يكون أو من أن يكون له ولد، ولن يستنكف المسيح من أن يكون عبدًا لله، وأمرت بأن أكون من المؤمنين[(٢)].

أو غير ناقص ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٦٣] أي: يأمركم بذبح بقرة، أفتطمعون في إيمانهم، لا تسأموا من كتابته، أوعجبتم من مجيئكم.

ثانيًا: أن واسمها وخبرها ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨]، ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ ﴾ [يونس: ٢]، ﴿ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٢] أي: شهد بأنه، وبشر بأن، وتكلمهم بأن، وبذكر الجار ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ [الزلزلة: ٤-٥] وفي: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ ﴾ [الجن: ١٨] يقدر: وَلِأَنَّ.

---

(١) معاني القرآن الكريم وإعرابه (٢/ ٣٥٨).

(٢) وكما علمت سابقًا أن المصدر مع فعل الكون يقدر من الخبر، فالتقدير: نسبحه عن الأبوة، ولن يستنكف من العبودية، وأمرت بالإيمان.

ثالثًا: كي المصدرية الناصبة في نحو ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر: ٧] أي: لكي وبعد اتفاقهم علىٰ حذف الجار قياسًا فيما سبق اختلفوا في نقطتين:

الأولىٰ: شرط هذا الحذف، فهل يشترط شيء لحذف الجار؟ فاشترطوا أمن اللبس وإلا لم يجز الحذف، بمعنىٰ: إن كان الفعل المتعدي بحرفين مع مدخولهما يُؤَدِّي إلىٰ اختلاف المعنىٰ لم يجز معه حذف الجار ويتعين ذكر الحرف، فلا يقال: رغبت أن أفعل، لاحتماله: رغبت في فعل أو رغبت عن فعل، ففي التقدير الأول إتيان الفعل وفي الثاني ترك للفعل.

أما قوله تعالىٰ: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] فالحذف فيه واقع بقرينة المعنىٰ فلا لبس فيه لاحتمال المعنيين بلا اختلاف بينهما فالرغبة فيهِنَّ للجمال، والرغبة عَنْهُنَّ للدمامة، وبذلك قال المفسرون.

الثانية: المصدر المؤول مجرور أم منصوب؟ وذلك لأن المقيس حذفه كالمذكور لفظه، فإذا اعتبرنا الذكر قلنا بالجر، وإذا اعتمدنا الحذف حمل علىٰ نظيره في النصب، وهما قولان للأكابر فلا ضير في القول بهما، والله أعلم.

ثانيًا: المفعول المطلق [١]

تعريفه: هو الاسم الذي يؤكد عامله أو يبين نوعه وعدده وليس خبرًا ولا حالًا من غيره وأكثر ما يكون مصدرًا[٢].

يتضح لنا من تعريف الإمام ابن هشام أشياء.

أولًا: نصه علىٰ أنه الاسم ثم تعقيبه بأنه أكثر ما يكون مصدرًا يبين لنا أنه لا يشترط أن يكون المفعول المطلق مصدرًا وإنما ذلك في الأعم الأغلب ومن ثَمَّ نستطيع قبول تعدد أوجه الإعراب في الموضع الواحد من السادة الأعلام المعربين.

ثانيا: احترازه بقوله: وليس خبرًا ولا حالًا من غيره، يخرج الأسماء التي أكدت عاملها أو بينت نوعه وليست مفعولًا مطلقًا لاحتياج الجملة إليها لأداء وظيفة أخرىٰ، فقولك مثلا: شأنك شأن عظيم، وقولك قول جميل، ولكن فعلك فعل قبيح.

فتجد «شأن، قول، فعل» مِنْ لفظ ما قبلها وتبين نوعه ولكنها أخبار عنه، ومنه قول الصحابية في وصف زوجها: زوجي المس مسّ أرنب، وفي الحديث وصف الشهيد حين يبعث: «**اللَّوْنُ لَوْنُ دم والرِّيحُ رِيحُ مِسْك**»[٣]، وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل: ١٠]، ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥] فإن ﴿ مُدْبِرًا ﴾ و﴿ مُّدْبِرِينَ ﴾ وإن أَكَّدَا معنىٰ ﴿ وَلَّىٰ ﴾ إلا أنهما حالان من الضمير في الفعل وليسا مفعولين مطلقين.

وأُضِيفُ إلىٰ احتراز الإمام أو نائبا عن الفاعل فإن الاسم المؤكد أو المبين إذا احتيج إليه في النيابة رفع تأمل الفرق بين قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الحاقة: ١٣، ١٤] فتجد ﴿ نَفْخَةٌ ﴾ مرفوعة

---

(١) سمي مطلقا؛ لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد بخلاف سائر المفاعيل «به - معه - فيه - له» انظر شذور الذهب (ص ٢٢٦).

(٢) أوضح المسالك لابن هشام (٢/ ١٨١، ١٨٢).

(3) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٥٢١٣).

علىٰ أنها نائب عن الفاعل اتفاقًا بين القرّاء و﴿ دَكَّةً ﴾ منصوبة علىٰ أنها مفعول مطلق اتفاقًا أيضا وذلك لأن ألف الاثنين نابت عن الفاعل في ﴿ فَدُكَّتَا ﴾ ومن ثم انتصب.

وليس لأحد أن يعترض احتراز الإمام بالخبر بحجة أنه مرفوع فلا يلتبس بالمفعول المطلق المنصوب ولا باحترازي بنائب الفاعل؛ لأنك أيها الأخ الكريم الذي تضبط كلامك بناءً علىٰ فهمك ومرادك، فلو لم تحترز نصبت واهمًا المفعولية المطلقة في الاحترازين فانتبه.

ثالثا: من خلال التعريف يتبين لنا المنهج الوصفي في بيان المفعول المطلق؛ لأنك تتعرف عليه من خلال عامله وأنواعه ومعرفة ما ينوب عنه إن لم يكن مصدرًا صريحًا، ومن ثم ننتقل إلىٰ بيان كلٍّ.

العامل في المفعول المطلق:

وهو اللفظ الذي صَدَرَ عن المصدر[(١)] وعمل فيه النصب فهو ينصب بمثله، أو فرعه، أو بقائم مقام أحدهما[(٢)].

أ- بمثله: أي يكون عامل النصب فيه مصدرًا أيضا كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣] فـ﴿ جَزَآءً ﴾ مفعول مطلق للمصدر ﴿ جَزَآؤُكُمْ ﴾ الواقع خبرا لـ«إن»، وقوله ﷺ: «**الحَمْدُ للهِ حَمْدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه**»[(٣)].

وقراءة النصب في قوله تعالىٰ: ﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ ﴾ [النور: ٦].

ب- فرعه: أي الفعل المشتق منه علىٰ رأي الجمهور وذلك الأشهر في الاستخدام والأكثر في القراءات، سواء كان مصدرًا لفعل ثلاثي: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا ﴾ [النمل: ٥٠]، ﴿ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا ﴾ [طه: ٤٠]، أو غير ثلاثي، رباعي: ﴿ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ [الإسراء: ١١١]،

---

(١) من لطائف الشيخ خالد الأزهري رحمه الله قال: سُمِّي المصدر مصدرًا؛ لأن فعله صدر عنه، أي: أخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده، ثم تصدر عنه، التصريح (٢/ ٤٥٣).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ١٧٨).

(3) من حديث أنس رواه مسلم (٦٠٠).

﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٣٢]، ﴿ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ [نوح: ٩]، ﴿ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٢]، أو خماسي: ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، أو سداسي: ﴿ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ ٱسْتِكْبَارًا ﴾ [نوح: ٧].

وسواء كان فعله مبنيًا للمعلوم كما سبق أو للمجهول ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٥]، ﴿ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦١]، ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ [الأحزاب: ١١].

ج- قائم مقام أحدهما أي: الاسم المشتق العامل عمل فعله، كاسم الفاعل: ﴿ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ۝٢ وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا ۝٣ فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا ﴾ [المرسلات: ٢-٤] فهي تساوي واللاتي عصفن عصفا ونشرن نشرًا وفرقن فرقًا، وكذا: ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴾ [الصافات: ١-٢]، ﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾ [الواقعة: ٥٥].

تأمل العامل في المصدر «جزاء» في الآيات التالية: ﴿ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴾ [النجم: ٤١] تجده الفعل «يجزي» ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣] تجده المصدر جزاء، ﴿ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [لقمان: ٣٣] تجد «شيئا» منصوبة على المصدرية لبيان النوع أي جزاء شيئًا، فالعامل اسم الفاعل «جاز» وقد يكون العامل محذوفًا كقوله تعالى: ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴾ [النبأ: ٣٦] وهذا الحذف يكون جائزًا وواجبًا.

أولا: حذف العامل جوازًا

اتفق النحاة على جواز حذف ما قام عليه دليل مقالي أو حالي أي ما دل عليه السياق، ومن ثمَّ فإذا دلّ الكلام على أن ما ينطق به مصدرًا مبيناً لعامله جاز حذف العامل، كأن يقال لك: أَلَمْ تُكْرِمْ مُحَمَّدًا؟ فتقول: بلى، إكراما ، أي: أكرمته إكرامًا، ويقال لك: لم تزرنا، فتقول: بلى مرتين أي: زرتكم زيارتين، فهذه قرينة مقال، وقرينة الحال كقولك لمن قدم من السفر: قدومًا مباركًا، أو لمن أرد السفر: سفرًا سعيدًا -إن شاء الله- وللقادم من الحج: حجًا مبرورًا وسعيًا مشكورًا[1].

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ١٨٣).

وإنما في مثل ذلك كان الحذف جائزًا لإمكان ذكره فتقول: بلىٰ أكرمته إكرامًا وقدمت قدومًا مباركًا، وسافر سفرًا سعيد، وهكذا.

ولأنك في بعضه مُخَيَّر في تقديرك بين الرفع والنصب فلو رفعت وقلت: قدومٌ مباركُ أو سفرٌ سعيدٌ يتغيَّر الإعراب والتقدير فيصير كلامك خبرًا لِمَحْذُوفٍ تقديره: هذا قدوم، وهو سفر وهكذا.

وتأمل قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٤].

فالجمهور علىٰ الرفع معذرةٌ، أي: موعظتنا معذرةٌ، وانفرد حفص بالنصب «معذرةً» فتُخَرَّج علىٰ تقدير: نعتذر معذرة[١].

ومن حذف العامل جوازًا بدلالة السياق قوله تعالىٰ: ﴿ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ﴾ [طه: ٤]، ﴿ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [يس: ٥]، ﴿ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴾ [هود: ٦٩] فأنت تقدِّر فعلًا عاملًا في المصدر كما يقدر مبتدأ لو كان مرفوعا ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾ [مريم: ٤٧]، ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [الزمر: ١] أو الخبر.

ومن حذف العامل جوازًا وجود ما يدل عليه من ذكر سابق ومنه الحديث المبارك: «سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ»[٢] فالعامل في: «عدد» المصدر «سبحان الله» والعامل فيما بعده «رضا – زنة – مداد» مقدر منه.

ثانيًا حذف العامل وجوبًا:

يربط النحاة حذف العامل بنوع المفعول المطلق فأكثرهم يمنع حذف عامل المفعول المؤكد للفعل ويوجبون الحذف في المبين للنوع بحجة أنَّ الحذف ينافي التوكيد.

---

(١) هناك تخريجان آخران أظهرهما: أنها مفعول لأجله، والثاني: أنها مفعول به.

(2) من حديث جويرية رواه مسلم (٢٧٢٦).

والحق أن ذلك كلام جميل ولكنَّ الأجمل أن يقال: لا يجوز حذف عامل المؤكّد إلا إذا دلّ عليه دليل، ولأنّ ذلك باتفاق بين المفسرين والمعربين واقع في التنزيل في سورتي هود والذاريات، ﴿ إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ ﴾ [الذاريات: ٢٥] فإنهم وإن قدَّموا إعراب ﴿ سَلَـٰمًا ﴾ علىٰ المفعولية بتقدير: نرسل سلامًا، أو جعله مفعولًا للقول إلّا أنهم لم يمنعوا النصب علىٰ المصدرية بتقدير: سلمنا سلامًا، أو سَلَّم الله عليك سلامًا. ونصوا علىٰ أنّ العامل هنا واجب الإضمار[(١)].

بل منهم من قدم النصب علىٰ المصدرية[(٢)] وممَّا يؤكد أنَّ المصدر مؤكد لعامله وليس لبيان النوع أنَّ إبراهيم عليه السلام ﴿ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ [هود: ٧٠] وقال لهم: ﴿ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: أنتم قوم منكرون[(٣)]، فلو بينوا نوع السلام ما كان منه عليه السلام هذا الكلام، بالإضافة إلىٰ توفر شرط المؤكد للنوع فيه فهو نكرة غير مخصصة بوصف ولا إضافة.

وضابط حذف العامل وجوبًا هو قيام المصدر مقامه فيمتنع ذكره معه والعامل المحذوف علىٰ ضربين.

أ- ما لا فعل له من لفظه. ب- ما له فعل من لفظه.

الأول: ما لا فعل له من لفظه وذلك يقدر له عامل من معناه قياسًا علىٰ قولهم: قعدت جلوسًا، ويمثل له النحاة بـ«ويل» و«ويح» و«ويب» و«ويس»[(٤)].

---

(١) انظر: الدر المصون (٦/ ٣٥١).

(٢) الفريد: (٢/ ٦٤٣).

(٣) استحسن بعضهم تقدير هؤلاء قوم أو هم قوم علىٰ أن إبراهيم عليه السلام لا يقع منه مخاطبتهم بأنهم منكرون، فهو يخاطب نفسه أو أهل بيته، والحق أن استحسانهم مستحسن. انظر: الدر المصون (١٠/ ٥١).

(٤) بعضهم صنع بيتًا ذكر فيه أفعالًا لهذه المصادر ووفاه النحاة حسابه.

فما والَ، ولا واحَ ** ولا واسَ أبُوُ هِنْدِي

انظر التصريح (٢/ ٤٧٠).

ومما ورد في القرآن اتفاقًا «ويل»[١] بشرط أن تكون مضافة كقوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَيۡلَكُمۡ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّمَنۡ ﴾ [القصص: ٨٠]، ﴿ وَهُمَا يَسۡتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيۡلَكَ ءَامِنۡ ﴾ [الأحقاف: ١٧]، ﴿ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيۡلَكُمۡ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا ﴾ [طه: ٦١].

فإذا أفردت ولم تضف جاز الرفع والنصب فتقول: ويلًا لفلان، ويلٌ لفلان، وأجمع القراء علىٰ الرفع في جميع مواضع المفردة في التنزيل قال تعالىٰ: ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ﴾ [البقرة: ٧٩].

وسبب ذلك أن النصب علىٰ الدعاء والرفع علىٰ الثبات والاستقرار أو الإخبار فلمَّا كان دعاء الله عليهم خبرًا محققًا مستقرًا ثابتًا لهم لم يكن إلا الرفع ﴿ وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١]، ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ﴾ [الهمزة: ١]، ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٖ ﴾ [الجاثية: ٧].

أما البَشَر فلهم النصب دَاعِين ومنه قول جرير:

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلودِهَا فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِن سَرابِيلِهَا الخُضْرِ

ومنه علىٰ الصحيح[٢] «سبحان» ملازمة للإضافة في التنزيل[٣] لاسم ظاهر ﴿ سُبۡحَانَ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٩٣]، ﴿ سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصافات: ١٨٠]، أو مبهم ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا ﴾ [الإسراء: ١]، أو مضمر ﴿ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآ ﴾ [البقرة: ٣٢].

ومن شواهد ويح قوله ﷺ : «وَيْحَ عَمَّار تقتلهُ الفِئةُ البَاغِيَةُ»[٤]، وقوله ﷺ لمن أثنىٰ

---

(١) انظر دراسات الشيخ عضيمة (ق٣) (٢/ ٨١).

(٢) أي في كونه لا فعل له من لفظه وإلا فنصبه علىٰ المصدرية مجمع عليه.

(٣) لأنها استخدمت في أشعارهم منونة وغير منونة علىٰ نية الإضافة، انظر التفاصيل في شرح التسهيل (٢/ ١٨٤ - ١٨٦).

(4) من حديث أبي سعيد رواه البخاري (٤٣٦).

علىٰ صاحبه: «وَيْحَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ» متفق عليه[1].

ومن جميل الشعر قول القائل:

يَـا وَيْحَـهُ لَـوْ كَـانَ يُـوقِنُ أَنَّـهُ مَـا حَالُـه إِلَّا يَحُـولُ لَمَـا طَغَـى

ومن المنصوب علىٰ المصدرية ولا فعل له «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ» فـ «لبيك» مصدر منصوب بالياء لأنه مثنىٰ وكذا: «لبيك وسَعَدَيْكَ» أي إجابة بعد إجابة.

الثاني: ما له فعل من لفظه فاستعمل بدلًا من اللفظ بالفعل وهو قسمان:

أ- واقع في الطلب وله صور:

١- الدعاء: ﴿ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك: ١١]، ﴿ فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤١]، ﴿ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ [هود: ٦٥]، ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [محمد: ٨]، ومنه قولهم: تبًّا لك، وكل ذلك في الدعاء عليهم ويستخدم في الدعاء للمخاطب كقولهم: سقيًا لك ورعيًا لك، أي: سقاك الله سقيًا ورعاكَ رعيًا، أو أن يدعو لنفسه، ومنه عند سيبويه ﴿ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] أي: اغفر لنا غفرانك، وجوز العكبري أن يكون من الدعاء قوله تعالىٰ: ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾ [مريم: ١٣].

٢- الأمر: كقوله تعالىٰ: ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [البقرة: ٨٣] أي: أحسنوا إحسانا، وقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤] أي: فاضربوا رقابهم، ومنه قوله ﷺ: «رِفْقًا بالْقَوَارِير»[2] أي: ارفق بهنَّ رفقا.

٣- الالتماس: كقولنا: عَفْوًا لَا مُؤَاخَذَةً، أي: اعف عَنِّي عفوًا لا تؤاخذني مؤاخذةً.

٤- النهي: كقولهم: قيامًا لا جلوسًا، أي: قم قيامًا لا تجلس جلوسًا.

---

(1) من حديث أبي بكرة رواه البخاري (٥٧١٤) ومسلم (٣٠٠٠).

(2) من حديث أنس رواه الحميدي (١٢٠٩) بلفظ رفقا قودا بالقوارير.

٥- الاستفهام التوبيخي: بأن يستفهم موبخًا نفسه، كقول عامر بن الطفيل: أَغُدَّةً كَغُدَّةِ البعير، وموتًا في بيت امرأةٍ سَلَولِيَّةٍ، ومنه قول الصحابي عندما دعته البغيّ «أكفرًا بعد إسلام».

أو موبخًا المخاطب كقولهم: أَتَوَانِيًا وقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ؟ وقوله ﷺ مُنْكِرًا: «أَسَجْعًا كسجع الكُهَّان»[1] أي: أَتَسْجَعُ سَجْعًا.

ومنه قول النبي ﷺ للصحابة حين قالوا: يا للأنصار: «أدعوىٰ الجاهلية وأنا بين ظهرانيكم؟»[2] أي: أتدعون دعوىٰ الجاهلية.

ومن النحاة من خصَّ الوجوب بتكرار المصدر كقول قطريّ بن الفجاءة:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ المَوْتِ صَبْرًا ... فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

أي: اصبر صبرًا.

تنبيهان:

أولا: يُفرق النحاة بين إرادة الأمر وإرادة الخبر بترجيح النصب في الأول، والرفع في الثاني، ومن ثَمّ عقب سيبويه علىٰ قول الشاعر:

يَشْكُو إِلَىٰ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

بقوله: والنصب أجود وأكثر؛ لأنه يأمره[3].

ومن الرفع علىٰ إرادة الخبر قوله تعالىٰ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨] فأجمع القراء العشرة علىٰ الرفع علىٰ إرادة الإخبار، حالي أو شأني صبرٌ جميل، وقرئ بالنصب «فصبرًا جميلًا»، فوجه النصب علىٰ أنَّ يعقوب عليه السلام يخاطب نفسه: فاصبر صبرًا جميلًا.

---

(1) من حديث المغيرة بن شعبة رواه عبد الرزاق (١٨٣٥١) وفيه الأعراب بدل الكهان.

(2) الطبري في التفسير (٣/ ٣٧٠).

(٣) الكتاب (١/ ١٦٢).

ثانيا: الأصل في الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل ﴿ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧٧]، ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢]، ﴿ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٤]، وكثرت نيابة المصدر عن الفعل في ذلك؛ لقوة دلالته عليه. ومن ذلك ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ [النساء: ٤].

ب- **واقع في الخبر**، ويكون ذلك في خمس مسائل:

الأولىٰ: أن يكون المصدر مؤكدًا لمضمون جملة قبله وذلك علىٰ ضربين:

الأول: مؤكد لنفسه، وهو واقع بعد جملة هي نَصٌّ في معناه تأمل الآيات الآتية:

﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٨٠]، فهذا الفعل الذي صنع وهو مرورها مرّ السحاب صنع الله سبحانه بها. ﴿ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥] فالمعنىٰ لأثيبنهم ثوابًا فدخول الجنان والتنعم فيها ثواب لهم، ﴿ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٩٨] فالمعنىٰ نزولهم الجنات وخلودهم فيها نزلا، ﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْأَخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ ﴾ [النازعات: ٢٥]، والمعنىٰ نكَّل الله به نكالًا فالأخذ والعذاب نكال، ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران: ١٤٥] فالمعنىٰ: كتب الله علىٰ عباده الموت كتابًا، ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾ [الروم: ٤، ٥، ٦]. فالفرح بنصر الله بشارة لهم وذلك وَعْدُهُ سبحانه لأهل الإيمان.

وبعض هذه المواضع تحتمل أوجهًا أخرىٰ ولكن النصب علىٰ المصدرية فيها لا خلاف فيه وكذا في الآيات التالية: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤]، ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠]، ﴿ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ

فِي عِبَادِهِۦ ﴾ [غافر: ٨٥]، ﴿ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴾ [الأحقاف: ١٦]، ﴿ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١١]، وغيرها كثير.

الثاني: مؤكد لغيره، وهو الواقع بعد جملة خبرية ليؤكد ما تضمنته من الإسناد الخبري وأنه لا مجاز فيه، فأنت تخبر بِخَبَرٍ تريد تأكيده لمن تخاطبه كي لا ينصرف ذهنه إلىٰ إرادتك معنىٰ مجازيًا كالمبالغة أو التشبيه أو غير ذلك، كقولك لمن تخاطبه: لا أفعل ذلك البتة، فكلمة «البتة» أكدت عدم فعلك، وقولك: محمدٌ ابني حقًا، تريد أنه ابنك وليس في منزلته عندك مَثَلاً، فكأنك تقول: أحق ذلك حقًا.

ومن ذلك في القرآن ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال: ٤]، ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ﴾ [النساء: ١٥١]، وتحتمل أن تكون صفة لمصدر محذوف أي: إيمانا حقًا، أو كفراً حقًا، وخرج علىٰ ذلك أيضا: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ [مريم: ٣٤] علىٰ قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب بالنصب وجمهور القراء علىٰ الرفع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ﴾ [الأنعام: ١١٥]

واجتمع المؤكد لنفسه ولغيره[1] في قوله تعالىٰ: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ﴾ [يونس: ٤] فالرجوع وعد الله وسبحانه يحق ذلك حقًا فالأول «وعد الله» مؤكد لنفسه، و«حقا» مؤكد لغيره ونظيره: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ [التوبة: ١١١] فالجنة وعد الله لمن آمن وجاهد في سبيل الله وحق الله ذلك حقًا.

الثانية: أن يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله، وشاهده قوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد: ٤]

---

(١) انظر الآيات التي جمعت النوعين في دراسات الشيخ عضيمة (ق٣) (٢/ ١١٩، ١٢٠).

أي: حتىٰ إذا أثخنتموهم وكسرتم شوكتهم فأحْكِمُوا أَسْرَهم وقيدهم، فإمَّا تمنون عليهم منًّا فتطلقوا أسرهم بلا عوض وإما تأخذون منهم فداءً لإطلاقهم.

الثالثة: أن تكون مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلت القرائن علىٰ حذف عاملها، وذلك استخدمه العرب ونستخدمه كثيرًا في كلامنا نحو: شكرًا، مرحبًا، أهلًا، سمعًا وطاعةً، حُبًّا وكرامةً، حمدًا لله، عجبًا، صبْرًا لا جَزْعًا، مهلًا مهلًا.

ويرجع ذلك إلىٰ أن استخدام المصدر أقوىٰ في المعنىٰ وآكد من استخدام الفعل ومن ثَمَّ عدلوا عن الفعل للمصدر لأجل التوكيد المراد فوق الإخبار بأنه: يشكره أو يرحب به أو يسمع ويطيع أو يتعجب أو يطلب منه التمهُّل.

وألحق بعض النحاة به ما طرأ من مصطلحات وعبارات علمية[(١)] كقولهم: حقيقة أو حكمًا، لغة واصطلاحًا، شرعًا، حَدًا، خلافًا لفلان، خروجًا من الخلاف، وموافقةً لفلان، قولًا واحدًا، وأيضًا وهلُمَّ جرًّا، وقد عالج ابن هشام بعض هذه الألفاظ في رسالة قيمة سماها بالمسائل السفرية[(٢)].

ومِمَّا خُرِّج علىٰ المصدرية من ذلك في القرآن قوله تعالىٰ: ﴿ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ ﴾ [ص: ٥٨] أي: لا رحبت داركم مرحبًا بل ضَيِّقًا، وكذلك: ﴿ مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾ [ص: ٦٠].

ومن شواهد استخدام هذه المصادر نيابة عن فعلها قوله ﷺ: «**عجبًا لأمر المؤمن إنَّ أمره كله له خير**»[(٣)] وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «**مرحبا بابنتي**»[(٤)].

---

(١) وفي تخريجها احتمالات أُخَر كتخريجها علىٰ أنها مفعول لأجله أو حال علىٰ التأويل.

(٢) تحقيق د/ صالح الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة (ص١٩).

(3) من حديث صهيب رواه مسلم (٢٩٩٩).

(4) من حديث عائشة رواه البخاري (٣٤٢٦).

وقول كعب بن زهير ﷺ لرسول الله ﷺ:

مَهْلًا هَدَاكَ الَّذِي أَعْطَاكَ نَافِلَةَ القُرْآنِ فِيهَا مَوَاعِيظٌ وَتفصيلُ

وقول أحد العشاق عن معشوقه:

إِذا قال لي متْ مِتُّ سمعًا وطاعةً وَقُلْتُ لِدَاعِي المَوْتِ أَهْلًا وَمَرْحَبًا

ويقول آخر:

يَقُولُونَ لِي أَهلًا وسهلًا[1] وَمَرْحبًا وَلَوْ ظَفَرُوا بِي سَاعَةً قَتَلُونِي

الرابعة: أن يكون عامل المصدر خبرًا عن اسم عين المصدر مكررًا كقولهم: أنت سيرًا سيرًا، أو محصورًا كقولهم: ما أنت إلا سيرًا، إنما أنت سير البريد، أو مستفهمًا عنه كقولهم: أأنت سيرًا؟ أي: تسير سَيرًا.

الخامسة: أن يكون العامل فعلا للتشبيه بعد جملة اشتملت علىٰ المصدر وصاحبه كقولك: مررت برجلٍ له صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، أي: يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ.

ومن شواهده الشعرية قول مَنْ يَصِفُ تَأَبَّطَ شَرًّا:

مَا إِنْ يَمَسُّ الأرضَ إِلَّا مَنْكِبٌ منه وحرفُ الساق، طَيَّ المَحْمَلِ

أي: له طيٌّ طيَّ المحملِ، يريد وصفه بالضمور والقلة.

---

(١) يندرج هذان المصدران (أهلًا وسهلًا) تحت المصادر التي لا فعل لها من لفظها، وإنما ذكرت هنا لكثرة استعمالها محذوفة العامل.

أنواع المفعول المطلق (صوره):

نوع المفعول المطلق مرتبط بعلاقته مع عامله فهو إمَّا يؤكده، أو يبيِّن نوعه، أو يبيِّن عدده.

أ- المؤكد لعامله، وهو ما يراد به التأكيد فحسب ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا ﴿٩٩﴾ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴾ [الكهف: ٩٩-١٠٠]، ﴿ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ﴾ [يوسف: ٥]، ﴿ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ [مريم: ٨٣]، ﴿ وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [نوح: ١٨]، ﴿ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦]، ومنه: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾ [الذاريات: ١]، ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ﴾ [الأعراف: ٨٤]، ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا ﴾ [النمل: ٥٠].

ب- المبين للنوع وله صورتان، أن يكون موصوفًا ﴿ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا ﴾ [الحج: ٥٠]، ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح: ١]، ﴿ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴾ [الفتح: ٣]، ﴿ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴾ [الطلاق: ٨]، ﴿ أَن تَمِيلُواْ مَيْلًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٢٧]، ﴿ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴾ [النجم: ٤١]، ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧١]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠].

٢- أن يكون مضافًا: ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٥]، ﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴾ [الواقعة: ٥٥]، ﴿ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح: ٦]، ﴿ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ ﴾ [التوبة: ٢٩]، ﴿ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ ﴾ [التوبة: ٤٠].

واجتمعت الصورتان للمصدر «أَخْذ» قال تعالىٰ: ﴿ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾ [المزمل: ١٦] بالوصف وقال: ﴿ فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر: ٤٢] بالإضافة.

ج- المبين للعدد: ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الحاقة: ١٤]، ﴿ قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [غافر: ١١] أي أمتنا إماتتين وأحييتنا إحياءتين، ومنه قول الشاعر في الحب الإلهي:

أُحِبُّكَ حُبَّيْنِ حُبَّ الهَوَى ... وَحُبٌّ لأَنَّكَ أَهْلٌ لِذَاكَ

ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق [١]

كل ما يَدُلُّ علىٰ المصدر ينوب عنه وهذا الدَّالُ نوعان.

أ- دال علىٰ المؤكِّد. ب- دال علىٰ المُبَيِّن.

أولا: ما يدل علىٰ المصدر المؤكِّد لعامله.

١- مرادفه: وهو الذي عامله بمعناه وليس بلفظه ويمثل له النحاة بـ«قعدت جلوسًا» فهي بمعنىٰ جلست جلوسًا، وتساوي قعدت قعودًا [٢].

ومنه في القرآن: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ [الطارق: ١٧] فـ«رويدًا» بمعنىٰ إمهالًا، ﴿ فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٦١] معناه حَيُّوا أنفسكم تحية، ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾ [سبأ: ٣٧] أي: تقربكم قُرْبَىٰ وتَقَرُّبا، ﴿ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا ﴾ [الكهف: ١٨] أي: فررت منهم فِرَارًا.

وكذا لو كان العامل وصفًا، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ﴾ [الصافات: ٣]، فالذكر والتلاوة بمعنىٰ ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ﴾ [النازعات: ١] فالنازعات هي الملائكة المُغْرِقَات التي تنزع النفس نزعًا ﴿ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ﴾ [العاديات: ٢] فالموريات القادحات.

---

(١) هذا نص عبارة ابن هشام في أوضح المسالك وظاهره يؤكد أنَّ النائب عن المصدر يعرب مفعولًا مطلقا وأنه لا داعي للتشدد عند الإعراب في لزوم النص علىٰ أنه نائب عن المفعول المطلق وتخطئة من يقول: مفعول مطلق منصوب أو مصدر منصوب؛ لأنه قاله الأكابر في أعاريبهم للقرآن، فعبرُّوا بالمصدر في مواضع النيابة اللهم في حالة النيابة بالصفة يقولون: نعت لمصدر محذوف، وأحيانًا يعبر بالمصدر أيضًا، ولذا فالنائب عن المفعول المطلق مفعول مطلق حقيقة أو حكمًا وليس نوعًا آخر من المنصوبات فلا يقاس علىٰ الفاعل ونائب الفاعل؛ لأنهما نوعان من المرفوعات مع أننا نجد من المعربين ما يُعَبِّر عنهما أيضًا بلفظ الفاعل؛ إذ كل منهما يسند إليه الفعل.

(٢) ومذهب الجمهور أن ناصب المصدر مقدر من لفظه فالتقدير عندهم: قعدت وجلست جلوسًا. وفي بغضا: شَنَأْتُه شنئته، وبغضته بغضًا وهكذا. انظر: التصريح (٢/ ٤٦٠).

٢- ما يشترك معه في اشتقاقه وهو ثلاثة أنواع:

الأول: اسم المصدر، وهو ما نقصت حروفه عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه كاغتسل غُسْلًا وتَوَضَّأَ وُضُوءًا.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [المائدة: ١٢][1]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ [النساء: ١٢٨] فمصدر «أصلح» «إصلاح»، قال تعالىٰ: ﴿ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ﴾ [النساء: ٣٥]، وذلك علىٰ اعتبار أن الصلح مصدر بمعنىٰ الإصلاح، فإذا اعتبر الصلح الأمر الحادث بالاتفاق صحَّ كونه مفعولًا به والاحتمالان قائمان قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء: ١٢٨]، وقال: ﴿ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وقوله تعالىٰ: ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٢٨] ومصدر سَرَّحَ تسريح، قال تعالىٰ: ﴿ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

الثاني: اسم عين: وهو ما دلَّ علىٰ مسمَّىٰ وشارك المصدر في حروفه الأصلية كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧] فمصدر أنبت إنبات، والنبات ما ينبت من الزرع. ﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا ﴾ [المؤمنون: ٢٩]، ﴿ لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ ﴾ [الحج: ٥٩].

الثالث: مصدر لفعل آخر وهو أن يؤكد العامل بمصدر لغيره، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٨] فمصدر «تَبَتَّلَ»: «تَبَتُّل» بضم التاء كما قال تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] أمَّا «تبتيل» فمصدر للرباعي «بتَّل»، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ [الإسراء: ١١١] وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧] علىٰ اعتبار «نباتا» مصدرًا للثلاثي نَبَتَ، وقوله تعالىٰ: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ [البقرة: ١٠٠] فمصدر «عاهد» معاهدة أمَّا عهْد في مصدر عَهِدَ

(١) في هذه الآية ونظائرها دليل علىٰ أنَّ المشتق من المصدر لا يدل علىٰ المؤكد فحسب.

ويجوز في «عهْدًا» النصب علىٰ أنها مفعول به مثل «صلحًا»، ﴿ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ٦٠] فالفعل أضل مصدره إضلال أمَّا «ضلالًا» فمصدر «ضلَّ» الثلاثي قال تعالىٰ: ﴿ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٤٣] فمصدر «تعالى» «تعالٍ» كما قال تعالىٰ: ﴿ عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩] أما «عُلُوًّا» فمصدر «عَلَا».

والذي أراه أن إطلاق المشاركة في الاشتقاق أيسر وأعم من التقييد بالأنواع الثلاثة وذلك مُشَاهد في كتب الإعراب والتفسير وأرىٰ كذلك أن المشاركة في الاشتقاق تنوب عن المؤكد والمبين للنوع وهذا معمول به في تصانيف أساتذتي الآن، والناظر في دراسات الشيخ عضيمة يجد أن أكثر ما مثل به لاسم المصدر من المبين للنوع وليس المؤكِّد[1].

ثانيا: ما يدُلُّ علىٰ المصدر المُبيِّن للنوع:

١ – صفته: وهو أكثر استخدامًا من غيره وله صور:

الأولىٰ: أن يدل علىٰ حذف المصدر وإحلال صفته متشابه النظم أي: يكون واردًا في موضع آخر مشابه، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾ [البقرة: ٦٢]، وقوله ﴿ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا ﴾ [الفرقان: ٧٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٥]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤١].

الثانية: أن يدل عليه اختصاص الصفة بنحوه أو غلبة ذلك بدلالة متشابه النظم أيضًا؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٢٨]، ﴿ لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا ﴾ [الكهف: ١٤]، ﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف: ٥].

فالصواب والشطط والمنكر والكذب من صفات الأقوال أو يغلب وصف القول بها، ويستدل عليها بالتصريح بالمصدر في وصف مشابه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَقُولُوا۟ قَوْلًا

---

(١) دراسات (ق٣) (٢/ ٦٩).

سَدِيدًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠]، ﴿ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا ﴾ [الإسراء: ٤٠].

الثالثة: أن يكون الوصف مصدرًا مضافًا للمصدر الأصلي فيكون من إضافة الصفة إلىٰ الموصوف؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾ [البقرة: ١٢١]، ﴿ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴾ [الحديد: ٢٧]، ﴿ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿ وَجَٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ﴾ [الحج: ٧٨]، ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ [الزمر: ٦٧] ويلحق به اسم التفضيل مضافًا للمصدر كقولنا: أدبته أحسن تأديبٍ، وكان مرتبطًا به أشد الارتباط، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ [يوسف: ٣] أي: القصص الحسن.

الرابعة: أن يكون الوصف مصدرًا أريد به التشبيه فيقدر: مِثْل كَذَا، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ﴾ [يونس: ١١] أي: تعجيلًا مثل استعجالهم.

ووازن بين هاتين الآيتين الكريمتين ليتبين لك مِنْ أَيْنَ أَتَىٰ التشبيه؟! قال تعالىٰ: ﴿ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [محمد: ٢٠] أي: نظرًا مِثْلَ نظر المغشي عليه، بدلالة قوله تعالىٰ: ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأحزاب: ١٩] أي: دورانًا مثل دوران الذي يغشىٰ عليه، فتكون الكاف في محل نصب نعت لمصدر محذوف.

الخامسة: أن يكون نعت المصدر المحذوف الكاف الاسمية التي بمعنىٰ: «مثل»، واستخدام الكاف اسمًا ثابتٌ عند أهل اللغة والمعاني وإن اختلفوا في إطلاق إعرابها اسمًا[(١)].

والكاف النائبة عن المصدر المحذوف وَاصِفَةً له، لها ثلاث صور:

الأولىٰ: «كما»، وهي الكاف مضافة إلىٰ «ما» المصدرية، وفعلها أحد اثنين.

أ- فعل المصدر الموصوف تأمل قوله تعالىٰ: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ﴾ [النساء: ٨٩] فالمعنىٰ ودوا لو تكفرون كفرًا مثل كفرهم فـ «مثل» نعت لمصدر

---

(١) انظر كتابنا أثر السياق من (ص٣٥٤ إلىٰ ص٣٦١).

محذوف وكذا ﴿ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [النور: ٥٥] أي: استخلافًا مثل استخلاف السابقين: ﴿ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَمُ ﴾ [محمد: ١٢] أي: يأكلون أكلًا «مثل» أو «يشبه» أكل الأنعام: ﴿ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٣] أي: إيمانًا بشبه إيمان السفهاء، ﴿ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٦] أي: معرفة مثل معرفة أبنائهم، ﴿ فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ﴾ [البقرة: ١٦٧] أي: تبرؤا مثل تبرُّئهم.

ب- فعل من معنىٰ المصدر المحذوف ﴿ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٢٧] أي: فتنة مثل إخراجه أبويكم، أو فيخرجكم إخراجًا مثل إخراجه أبويكم، ففتنته إخراجه، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴾ [الإسراء: ٢٤] أي: رَحْمَةً مِثْلَ رَحْمَتِهِمَا لِي في الصِّغر.

الثانية: «الكاف» مفردة، مضافة لاسم ظاهر هو المصدر، كقوله تعالىٰ: ﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٧] أي: مثل خشية الله.

أو دال عليه السياق ﴿ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ ﴾ [الرعد: ١٤] أي: إلا استجابةً مثلَ استجابة من يبسط كفيه إلىٰ الماء فلا ينال منه شيئا.

الثالثة: «كذلك»، الكاف مضافة لاسم الإشارة «ذلك» أي: مثل ذلك.

﴿ وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ ﴾ [يوسف: ٦] أي: يجتبيك ربك اجتباءً مثل ذلك الاجتباء ﴿ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٤٨] أي: تكذيبًا مثل ذلك التكذيب ﴿ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٢٢]، ﴿ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ﴾ [فاطر: ٣٦] أي: جزاءً مثل ذلك، ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [البقرة: ٧٣] أي: إحياءً مثل ذلك الإحياء، فذلك إشارة للمصدر أي: مثل اجتبائهم مثل تكذيبهم مثل جزائهم.

فائدة[١]: إذا كانت الكاف بمعنىٰ «مثل» فما الحكم لو اجتمعت معها؟ كقوله تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٣] فيجتمع نعتان للمصدر المحذوف بمعنىٰ واحد وذلك لا يكون إلىٰ علىٰ سبيل التوكيد، ولا يصح التوكيد؛ لأن «مثل» أبين من الكاف وهي الأصل والكاف بمعناه فلا يتبع الأصل الفرع في التوكيد.

والجواب: أن «مثل» في ذلك، بدلٌ من «كذلك» أو عطف بيان ويحتمل نصبها بالفعل علىٰ أنها مفعول به؛ كقولنا: لا أعلم مثْلَ فلان.

٢- نوع من أنواعه، كقولهم: قعدت القُرفصاء ورجعت القهقرىٰ، فالقرفصاء نوع من القعود، والقهقرىٰ نوع من الرجوع ومنه في القرآن: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: ٨] فالجهار والمجاهرة نوع من الدعوة ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] أي: عَيَانا وهو نوع من الرؤية، وفي الحديث قوله ﷺ: «**إِنَّكُم سَتَرَوْنَ رَبَّكُم عيانًا**»[٢] وجعل ابن مالك منه: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا﴾ [النازعات: ١]؛ لأن الغرق نوع من النزع، ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦] والبهتان ضربٌ من القول.

٣- لفظ «كل» «وبعض» مضافًا إلىٰ المصدر؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] أي: لا تبسطها بسطا شديدًا، وكذا ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩] فلا تميلوا ميلًا كبيرًا فتتركوها مثل المعلقة لا هي مُزَوَّجةَ، ولا هي مُطَلَّقَة (زوجة مع إيقاف التنفيذ)، ويحتمله قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ [الأنعام: ٧٠][٣] ويقدرون «كل» وما بعدها وصفًا للمصدر المحذوف، أي: فلا تميلوا ميلًا كلّ الميل، أو بسطًا كُلَّ البسط؛ وذلك لأن كل تفيد

---

(١) من فوائد ابن هشام. انظر: مغني اللبيب (ص٢٣٧)، وذكرها الشيخ عضيمة في الدراسات (ق٣) (٢/ ٩٥).

(2) من حديث جرير بن عبد الله رواه البخاري (٦٩٩٨).

(٣) لأنه يصح أن تكون «كلَّ عَدْلٍ» مفعولًا به.

العموم فكأنك بينت النوع بأل الجنسية أي: البسط الذي لا يشبهه بسط، والميل والعدل، ومن ثم فهي مبنية للنوع وليست مؤكدة، ومن جميل الشعر قول المجنون:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ويلحق بـ«كل» ما يؤدي معناها؛ كقولهم: ضَرَبْتُهُ جميعَ الضَّرْبِ أو عَامَّةَ الضَّرْبِ.

وشاهد «بعض» قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة: ٤٤] فالأقاويل جمع في معنىٰ المصدر، ومثل «بعض» كلمة «شيئا» في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران: ١٤٤] أي: أيّ شيءٍ من الضرر لا قليلًا ولا كثيرًا فهي بمعنىٰ: بعض الضَّرر ومثله: ﴿ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ﴾ [التوبة: ٣٩] ومما يقوِّي أن «شيئًا» بمنزلة بعض نعتها بالقلة في قوله تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٧٤] أي: بعض الركون.

أما قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فيحتمل المصدرية ولكنّ المفعولية أقرب؛ لأنها في معنىٰ المبخوس.

وقوله تعالىٰ: ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ﴾ [الأنعام: ٨٠] فهي تحتمل المفعولية كما جوَّزوا ولكنَّ المصدرية فيها أقرب؛ لأنها من لفظ الفعل، فالكلام المؤكد أقوىٰ وأثبت من غير المؤكد[(١)].

٤- اسم يبين هيئة المصدر كقولنا: عِشْ عِيْشَةً هَنِيَّة، وَمِتْ مِيْتَةً سَوِيَّة، بِطَاعَتِكَ رَبَّ البَرِيَّة، ومنه قوله ﷺ: «مَاتَ مِيتَةَ الجَاهِلِيَّةِ»[(٢)].

وقول المَلَك لأهل الصلاح -رزقنا الله وإياكم- مُبشرًا: «نَمْ نَوْمَةَ العَرُوسِ»[(٣)].

---

(١) انظر الدر المصون (٥/ ٢١).

(2) من حديث ابن عمر رواه ابن حبان (٦١٦٦).

(3) من حديث أبي هريرة، رواه الحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث (٢٨٠).

وإشارة اللَّعين علىٰ مشركي قريش «فيضربوه ضَرْبَةَ رجلٍ واحدٍ»[(١)].

ومن المصادر التي تحمل معنىٰ الهيئة لوصفها قوله تعالىٰ: ﴿ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةً نَّصُوحًا ﴾ [التحريم: ٨]، ﴿ مَّن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنۡهَا ﴾ [النساء: ٨٥].

٥- آلة إحداث المصدر، كقولهم: ضربته سوطًا، أي: ضربًا بالسوط، أو ضربته عصًا، أي: ضربًا بالعصا، واشترط المرادي أن تكون الآلة معهودة في إحداث الفعل فالعصا والسوط من آلات الضرب، فلا يقال: ضربته خشبة[(٢)].

ولا يبعد أن يكون منه قوله تعالىٰ: ﴿ فَصَبَّ عَلَيۡهِمۡ رَبُّكَ سَوۡطَ عَذَابٍ ﴾ [الفجر: ١٣] أي: عذبهم ربك عذابا بسوط[(٣)] من العذاب للدلالة علىٰ أنَّ ما ذاقوه من نكال لا يعدل سوىٰ سوط واحد من عذاب ربك، ويا له من معنىٰ يتذكر فيه من تذكَّر.

٦- ضمير المصدر، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة: ١١٥] فالضمير في ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ ﴾ عائد علىٰ المصدر ﴿ عَذَابًا ﴾ المذكور فالتقدير: لا أعذب هذا التعذيب أحدًا من العالمين، ومن ثَمَّ ناب الضمير عن المصدر.

٧- الإشارة إلىٰ المصدر، فيكون اسم الإشارة في محل نصب مفعول مطلق، كقولهم: ظننتُ ذلك، أي ذلك الظنَّ دون اشتراط ذكر المصدر موافقة للجمهور وسيبويه، واشترط ابن مالك ذكر المصدر بعد اسم الإشارة فيقال: ضربته ذلك الضرب، وظننت ذلك الظنَّ.

---

(١) سيرة ابن هشام (٣/ ٥).

(٢) يمكننا أن نقول: كتبته قلمًا، وشاهدته عينًا، وسمعته أُذُنًا. وفي عصر «النت»! يقال: شاهدته نِتًّا.

(٣) اتفق جمع من المفسرين والمعربين علىٰ بيان أنه اسم آلة معروف ويحتمل المصدرية ولم أعثر علىٰ تصريح بإعرابه مصدرًا أو نائبًا، فمن صرّح أعربه مفعولاً به.

والرأي أنّ السياق هو الذي يعيِّن المذهبين فإن فهم المراد دون ذكر المصدر فلا وجه لاشتراط ذكره، فالمتأمل لمثال الجمهور: ظننت ذلك، يلحظ منه قرينة السياق فهذه الجملة لا تكون ابتدائية وإنما هي في جواب وإلّا كانت كلامًا غير مفيد، والمتأمل لمثال ابن مالك: يجده محتملًا للبس فَذُكِرَ المصدرُ لِصَرْفِه لو أراد الإخبار فكأنه يقول: ضربته الضرب الحقّ، -والله أعلم-، وإلّا فلو كان جوابًا لمن يقول لك: هل ضربته ذلك الضرب؟ فتقول: ضربته ذلك، لم يحتج إلىٰ ذكر المصدر اتفاقًا؛ لإجماعهم علىٰ جواز حذف المعلوم.

٨- «أيّ» الاستفهامية أو الشرطية مضافة للمصدر أو ما يقوم مقامه، لأنها بحسب ما تضاف إليه فتقول: أَيَّ عِلْمٍ تَعْلَمْ تَسْتَفِدْ مِنْهُ، أَيَّ عَمَلٍ تَعْمَلْ تُؤْجَرْ عَلَيْهِ، وفي الاستفهام: أَيَّ قولٍ تَقُولُ فيمن أساء ولم يعتذر؟

ومنه في القرآن: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] فالاستفهام واجب التصدير فلا يعمل فيه ما قبله ومن ثَمَّ فهي منصوبة بـ﴿ يَنقَلِبُونَ ﴾ علىٰ المفعولية المطلقة.

ثالثا: ما يَدُل علىٰ المصدر المبيِّن للعدد.

يقتصر النحاة علىٰ التمثيل للمبين للنوع بنحو: ضَرَبْته ضَرْبَتَين أو ضُروبًا، أو ضرباتٍ، فينصون علىٰ احتواء اللفظ المنصوب علىٰ حروف المصدر، وما عدا ذلك يجعلونه نائبًا عن المصدر وله ثلاث صور:

الأولىٰ: أن يكون عددًا تمييزه من لفظ المصدر سواء كان التمييز جمعًا ضربته عشرَ ضرباتٍ أو مفردًا منصوبًا عشرين ضربةً، أو مجرورًا: ضربته مائة ضربةٍ، ومنه في القرآن. ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]، ﴿ فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢]، ﴿ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍ بِٱللَّهِ ﴾ [النور: ٨]، ﴿ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ ﴾ [النور: ٦] «أربعُ» بالرفع خبر شهادة، وبالنصب مفعول مطلق العامل فيه المصدر «شهادة» الذي

يعرب خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: فالمطلوب أو الحكم شهادة أحدهم، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: فشاهدة أحدهم كافية أو واجبة[١]،أو فعليهم شهادة.

الثانية: أن يكون عددًا صالحًا للإحلال محل المصدر فهو متضمن معناه كقولنا: زرتك عشرين مرة، فهو بمعنىٰ زرتك عشرين زيارةً، أو زرتك زيارات عشرين. ﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠] أي: إن تستغفر لهم استغفارًا يبلغ السبعين ﴿ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا ﴾ [غافر: ١١] أي: إماتتين وإحياءين، ومنه قوله ﷺ : «**من طاف بالبيت أُسْبُوعًا** »[٢] أي سبع مرّات.

الثالثة: أن يكون لفظا دالًّا علىٰ العدد فيقوم مقامه كقولنا: زرتك مرةً أو مرتين بمعنىٰ زيارةً أو زيارتين.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ﴾ [التوبة: ١٠١]، ﴿ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ [الإسراء: ٤]، ﴿ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [التوبة: ٨٣]، ﴿ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰٓ ﴾ [طه: ٣٧]، ﴿ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾ [طه: ٥٥].

تنبيهات:

أولا: يتدخل السياق في توجيه الإعراب فكثيرًا ممَّا يُذكر في باب المفعول المطلق -ممَّا عدا ما هو نصّ في المفعولية المطلقة-[٣] يحتمل أوجهًا إعرابية أخرىٰ، فنحو ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا ﴾ [البقرة: ١٠٠] تحتمل المفعول به، وكذا ﴿ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ ﴾ [التوبة: ٢٩]، ونحو: ﴿ ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح: ٨] يحتمل الحالية أي: مجاهرًا، وكذا ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾ [النساء: ١٥٧] قتلاً يقينًا أو متيقنين ونحو ﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ

---

(١) الدر المصون (٨/ ٣٥٨).

(2) من حديث ابن عمر رواه ابن حبان (٣٦٩٧).

(٣) نحو: ﴿ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ [الإسراء: ١١١]، ﴿ وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا ﴾ [طه: ٤٠]، ﴿ وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [نوح: ١٨]، ﴿ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴾ [الفتح: ٣].

ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٤] تحتمل المفعول لأجله، أي: ليغرهم، ونحو ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الأنعام: ٢١] يحتمل كل ما سبق المفعول به بدليل ﴿ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ [النساء: ٥٠] أو حال: كاذبًا، أو المفعول لأجله: للكذب، أو المصدر: افتراء كذبًا.

ثانيا: اسم المصدر والمصدر الميمي واسم المرة واسم الهيئة تندرج تحت المصادر؛ إذ هي في الأصل مصدر مُيِّز بشيءٍ مُعَيَّن[1] ومن ثمَّ تعرب مفعولًا مطلقًا وهي كثيرة في القرآن.

﴿ فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان: ٧١]، ﴿ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِى ٱلنُّجُومِ ﴾ [الصافات: ٨٨]، ﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأَخِرَةَ ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، ﴿ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ [الدخان: ١٦].

وكذلك اسم الزمان والمكان وغيره من المشتقات إن احتمل المصدرية ﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا ﴾ [المؤمنون: ٢٩]، ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ﴿ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [النساء: ٣١]، ﴿ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ [سبأ: ١٩]. وشرط ذلك كله أن يحتملها السياق وأن يتطلبها العامل.

ثالثًا: اتفقوا[2] علىٰ أن المصدر العددي المبين للعدد يجوز تثنيته وجمعه أمَّا المؤكِّد فلا يُثَنَّىٰ ولا يجمع؛ لأنه يؤكد عامله والفعل لا يثنّىٰ ولا يجمع ولأنه يدل علىٰ الحقيقة والحقيقة تشمل القليل والكثير.

واختلفوا في النَّوْعِي (المبين للنوع) فمنعه أكابر وعلىٰ رأسهم سيبويه، وأجازه أكابر أيضًا كابن مالك وهو الصحيح قياسًا؛ لعدم وجود ما يمنع من تثنيته وجمعه فالنوع دال

---

(١) موضوعنا في الجزء الرابع إن أمدّ الله في الأجل.

(٢) انظر هامش أوضح المسالك (٢/ ١٨٩، ١٩٠).

علىٰ الفرد والفرد له مثل أو أمثال، وسماعًا لوروده في التنزيل قال تعالىٰ: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب: ١٠] ومنه قول الشاعر:

ثَلاثَــةَ أَحْبَــابٍ فَحُــبٌّ عَلاقَــةٍ وحُــبٌّ تَمِــلَّاقٌ، وَحُــبٌّ هــوَ القَتْــلُ

رابعا: يجرىٰ علىٰ المفعول المطلق ما يجري علىٰ غيره، فيجرّ بحرف الجر الزائد كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ ﴾ [النساء: ١١٣] أي: شيئًا.

ويقع بعد «إلّا» في الاستثناء المفرغ كقوله تعالىٰ: ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية: ٣٢].

خامسا: اجتمع المصدر وما ينوب عنه في مواضع كثيرة في القرآن منها: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [نوح: ١٧، ١٨]، ﴿ فَحَاسَبْنَـٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَـٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴾ [الطلاق: ٨].

فالمصادر «أخرج - إخراج» «حاسَب - حساب» والنائب «أنبت - نبات» «عذّب - عذاب» فمصادرهما «إنبات - تعذيب».

سادسا: أؤكد أن الأصل فيما استشهد به أنه مفعول مطلق لا أَنَّه لا يحتمل غير المفعولية المطلقة وهذا فعله الأكابر من قبل وشِعَارُنَا:

إِنْ لَمْ تَكُونُــوا مِــثْلَهُم فَتَــشَبَّهُوا إِنَّ التَّــشَبُّهَ بِالرِّجَــالِ فَــلَاحُ

ثالثًا: المفعول فيه «ظرف الزمان والمكان»

تعريفه:

هو اسم فضلة منصوب ضُمِّن معنىٰ «في» باطراد، دال علىٰ زمان أو مكان حدوث الفعل.

فالظرف لا يكون إلا اسمًا صريحًا ولا يقع مصدرًا مؤولاً علىٰ الصحيح.

وَيخرج بالفضلة ما دل علىٰ زمان أو مكان مضمنًا معنىٰ «في» ولكنه ركن من أركان الجملة، كقوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾ [هود: ١٠٣] فكلمة «يوم» وقعت خبرًا عن اسم الإشارة مرفوعًا، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الدخان: ٤٠] فـ«يوم» اسم «إن» منصوب، وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [القمر: ١] فـ«الساعة» فاعل مرفوع، أو معمول للفعل -يتطلبه الفعل السابق له- كقوله تعالىٰ: ﴿ تَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [النور: ٣٧]، ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١]، ﴿ أَمْ تَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴾ [الجن: ٢٥] فإنها وإن كانت أسماء منصوبة دالة علىٰ الزمان إلا أنها مفعول به للفعل الناصب لها. وفي قوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فـ«حيثُ» اسم مبني علىٰ الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف والتقدير: يعلم حيث يجعل.

ويخرج بالمنصوب المضمن معنىٰ «في» ما كان مجرورًا بـ«في» كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] فهو بخلاف ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾ [سبأ: ١٨].

ويخرج بالاطراد ما يضمن معنىٰ «في» مع بعض الأفعال دون بعض ومثال ذلك قولك: «دَخَلْتُ الدَّارَ، سَكَنْتُ البَيْتَ»، فإنه يتعدّىٰ بـ«في» في هذين المثالين فيقال: دخلت في الدار، وسكنت في البيت، علىٰ حين أنه لا يتعدىٰ بـ«في» مع أفعال أخرىٰ فلا يقال: «صليت الدار» ولا «نِمْتُ البيت»[1] فنحو هذا يكون منصوبًا علىٰ التوسُّع بإسقاط

---

(١) انظر: أوضح المسالك (٢/ ٢٠٧).

الخافض، ويقال في إعرابه: منصوب بنزع الخافض، ولا يقال: ظرف مكان منصوب.

ومثاله قوله تعالىٰ: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ [يوسف: ٣٦]، وقول الشاعر عن النبي ﷺ وأبي بكر ﷺ أثناء الهجرة:

جَزَىٰ اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ

هُمَا نَزَلَا بِالبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلَا فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَىٰ رَفِيقَ مُحَمَّدِ

أراد: قَالا في خيمتي أم معبد، أي: استراحا بها وتقيَّلا.

وعادة ما يقع ذلك مع أسماء المكان المختصة (الدار - البيت - الشارع - المسجد - الجامعة).

فإذا وقع مع أسماء المكان غير المختصة «المبهمة» التي تدل علىٰ مكان غير محدد ولا محصور مثل: (الأرض - المكان - لدىٰ - عند - بين) كان الانتصاب علىٰ الظرفية المكانية ﴿ وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥٧]، ﴿ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وجوّز بعضهم فيها إسقاط الخافض أيضًا. وذلك في نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا ﴾ [الفرقان: ١٣] وقول إخوة يوسف: ﴿ ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ [يوسف: ٩].

ويخرج بالدلالة علىٰ الزمان والمكان ما ضمن معنىٰ «في» وهو فضلة ولكنه لا دلالة فيه علىٰ الزمان أو المكان، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] أي: في نكاحهن، والنكاح ليس زمانًا ولا مكانًا.

ما ينوب عن الظرف[1]:

هناك أسماء ليست صريحة في الدلالة علىٰ الزمان أو المكان ولكن لارتباطها بالزمان والمكان بوجهٍ ما عرضت دلالتها في سياقها علىٰ أحدهما فتعرب نائبًا عن ظرف الزمان وتأخذ حكمه لذلك فتكون منصوبة وذلك في أربعة أشياء:

أ- أسماء الأعداد التي وقع تمييزها زمانًا ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿ فَقَالَ تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [هود: ٦٥]، ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ ﴾ [يوسف: ٤٧]، ﴿ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٠]، ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، أو مكانًا كقولنا: «سرت ثلاثةَ أفدنة»، و«مشيت ثلاثين فرسخًا».

فإذا خرجت عن الانتصاب عن الظرفية لكونها ليست فضلة أي لتطلبها لموقع إعرابي آخر، أعربت حسب موقعها الذي يتطلبها نحو: ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: ٤]، فـ«خمسين» خبر كان منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧] فـ«ألف» اسم مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة علىٰ آخر، وكذا ﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ [فصلت: ١٠]، ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [الروم: ٤] وفي نحو قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦] فـ«اثنا» خبر «إن» مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنىٰ، ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: ١٥]. ولذلك نقول: السنة اثنا عشر شهرًا، والشهر ثلاثونَ يومًا، واليوم أربعٌ وعشرونَ ساعةً، والساعة سِتُّونَ دقيقةً، والدقيقة ستون ثانية، فالأعداد مرفوعة؛ لأنها أخبار.

---

(١) عليك أيها الأخ الحبيب أن تنصرف بذهنك للنائب عن المفعول المطلق لإدراك التشابه بين النائبين.

أما قوله ﷺ : «**إن قعر جهنم سبعين خريفًا**»[1] فدليل علىٰ جواز اعتبار الظرفية والنصب بها، وعليه قراءة ﴿ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ ٱلزِّينَةِ ﴾ [طه: ٥٩] بنصب «يوم».

ب- صفة الزمان أو المكان كقولك: انتظرتك طويلاً، أي: وقتًا طويلاً، فالطول يناسب الزمان، قال تعالىٰ: ﴿ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا ﴾ [الإنسان: ٢٦]، وتقول: سأجلس قريبًا منك، أي: في مكان قريب أو مكانًا قريبًا منك، ومما حُمِل علىٰ ذلك في القرآن ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [النمل: ٢٢] أي: زمنًا أو وقتًا غير بعيد، أو مكانًا غير بعيد، ولو قدرت: مكثًا غير بعيد كانت نيابة عن المفعول المطلق، وكل ذلك محتمل، ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق: ٣١] أي: مكانًا غير بعيد، ﴿ كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ قَلِيلًا ﴾ [المرسلات: ٤٦] أي: زمنًا قليلاً أو وقتًا قليلاً، وكذا: ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾ [الزمر: ٨].

ج- ما يفيد الكلية أو الجزئية لأحدهما، كقولك: انتظرتك بعضَ الوقت، أو معظمَ الوقت، وكُلَّ الوقت، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [الرحمن: ٢٩]، ﴿ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [التوبة: ٥]، ﴿ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

د- الأسماء المضافة للزمان أو المكان ونابت عنه بعد حذفه. كقولك: انتظرتك نحرَ جزورٍ وحَلْبَ ناقةٍ، أي: وقت نحر جزور ومقدار حلب ناقةٍ، سأعود غروبَ الشمسِ، أي: وقت غروبِ الشمسِ، وكذا ما يضاف للظرف وينتصب انتصابه ﴿ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [الروم: ٥٥]، ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا ﴾ [الكهف: ٦١].

هـ- ضمير الظرف كقوله تعالىٰ: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] فـ«الشهر» ظرف زمان؛ لأن الشهود بمعنىٰ الحضور لا المشاهدة وعليه فضميره في «فليصمه» في محل نصب علىٰ الظرفية أيضًا.

---

(١) تقدم.

الظرف بين التصرُّف وعدمه:

ينقسم الظرف إلىٰ قسمين:

الأول: متصرِّف، وهو ما يستعمل ظرفًا فيقع منصوبًا علىٰ الظرفية ﴿ تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾ [النحل: ٨٠]، ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا ﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ﴾ [الأعراف: ٣٤]، ﴿ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا ﴾ [التوبة: ٣٧]، ﴿ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ويفارق الظرفية إلىٰ حالة لا تشبهها، فيعرب حسب موقعه في الجملة فيقع مبتدأ ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ [القمر: ٤٦]، وخبرًا ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾ [هود: ١٠٣]، وفاعلاً ﴿ ثُمَّ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ ﴾ [يوسف: ٤٩]، ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ [الإنسان: ١]، واسمًا لـ«إنَّ» ﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَـٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الدخان: ٤٠]، وخبرًا لـ«كان» ﴿ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ عَسِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢٦]، ومفعولاً به ﴿ تَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ [النور: ٣٧]، ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿ أَمْ تَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا ﴾ [الجن: ٢٥]، ومجرور بالإضافة ﴿ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [الروم: ٥٥]، ﴿ بَعْدَ حِينٍۭ ﴾ [ص: ٨٨]، ﴿ فِى كُلِّ عَامٍ ﴾ [التوبة: ١٢٦]، ﴿ مِن كُلِّ مَكَانٍ ﴾ [يونس: ٢٢]، أو بالحرف ﴿ فِى يَوْمٍ ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿ فِى عَامَيْنِ ﴾ [لقمان: ١٤]، وغير ذلك من المواقع الإعرابية.

الثاني: غير متصرِّف، وهو نوعان:

أ- ما لا يفارق الظرفية أصلاً. كـ«قطُّ» لاستغراق الزمن الماضي فتقول: ما فعلته قطُّ، ومنه في الحديث: «**هَلْ رَأَيْتَ نَعِيمًا قَطُّ**»[(١)]، و«عَوْض» لاستغراق المستقبل فتقول: لا أفعله عَوْضُ.

---

(١) من حديث أنس رواه مسلم (١٣١٣٤).

ب- ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجارّ عليه نحو: بين، بعد، عند، حول، خلف، فوق، وراء.

ففي نحو: ﴿ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا ﴾ [مريم: ٦٤] «بين» و«خلف» ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة علىٰ آخره، فإذا دخل عليها الجار جرّا سواء بالحرف ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ [يس: ٩]، أو بالإضافة ﴿ مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٢٥]، ﴿ مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا ﴾ [الكهف: ٦١]، أو التبعية: ﴿ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [فصلت: ٥]، ﴿ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [الكهف: ٧٨].

تأمل: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل: ٩٦]، ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ ﴾ [التوبة: ١٠١]، ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد: ٤٣]، ﴿ وَٱتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا ۖ ﴾ [هود: ٩٢]، ﴿ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٠٠]، ﴿ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ۖ ﴾ [القصص: ٢٧]، ﴿ مِّن فَوْقِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٥]، ﴿ مِن لَّدُنَّا ﴾ [الكهف: ٦٥]، ﴿ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ ﴾ [إبراهيم: ١٦]، ﴿ وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ﴾ [الزمر: ٧٥]، وقرئ تواترًا ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ ﴾ [مريم: ٢٤] بحرف الجر «مِنْ» وكسر «تحتِها» ﴿ فَنَادَىٰهَا مَن تَحْتِهَآ ۖ ﴾ بالاسم الموصول «مَنْ» ونصبت «تحت» علىٰ الظرفية، وكذا ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقد اجتمع مثال هذا النوع بحالتيه مع «حيث» في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١] فالأولىٰ مبنية علىٰ الضم في محل نصب علىٰ الظرفية، والثانية: مبنية علىٰ الضم في محل جر بـ«من».

فائدة:

لَدَىٰ ولَدُن بمعنىٰ «عند» ولكنَّ الأولىٰ معربة مثل «عند» ولا تجر مطلقًا ﴿ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ ﴾ [ق: ٢٨]، ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥]، والثانية: مبنية علىٰ السكون ويكثر جرّها بـ«من» وعليه ما في القرآن ﴿ وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٧٥].

بين الزمانية والمكانية:

الأصل في الظرف أن يكون مختصًا بزمان أو مكان وكثيرًا ما يجتمع ظرفان لمعمول واحد أحدهما للزمان والآخر للمكان، ويمثل لذلك النحاة بقولهم: «امكث هُنَا أَزمُنًا» فـ«هنا» في محل نصب ظرف مكان، و«أزمنا» ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة علىٰ آخره، ويذكرون جملاً كثيرة لنحو هذا مثل: حَضَرْتُ أَمَامَ القَاضِي يَوْمَ الجُمُعَةِ.

ولاجتماعهما شواهد عديدة في القرآن كقول العزيز ليوسف عليه السلام: ﴿ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴾ [يوسف: ٥٤] فـ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ ظرف للزمان، و﴿ لَدَيْنَا ﴾ للمكان، وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ﴾ [الحج: ١٧]، ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ﴿ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ [البينة: ٨] فـ﴿ عِندَ ﴾ ظرف للمكان للمصدر ﴿ جَزَآؤُهُمْ ﴾ و﴿ أَبَدًا ﴾ ظرف زمان لاسم الفاعل ﴿ خَـٰلِدِينَ ﴾.

وهناك ظروف لا دلالة لها في ذاتها علىٰ الزمانية أو المكانية وتعرف بالسياق أو من الإضافة وهذه الظروف نوعان:

الأول: ما يغلب عليه شيء ويعار لغيره، بأن يكون الأصل في استخدامه للمكان ويستعار للزمان مثل «عند» فهي للمكان في نحو ﴿ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ﴿ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١]، ﴿ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾ [النجم: ١٥] أي: عند السدرة، ومن ثَمَّ لو قلت: محمدٌ عندك، أو نتقابل عندك انصرف الكلام إلىٰ المكان وقد ترد للزمان كقوله ﷺ: «**إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى**»(١)، وقول العرب: عِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَىٰ، ويحتملها ﴿ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١] أي: وقت كل صلاة، ونستخدمها في كلامنا: سوف تندم عند كذا، ومثل:

---

(١) من حديث أنس رواه البخاري (١٢٤٠).

أمام، وهنا، فدلالتهما للمكان مجردتين، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ بَلۡ يُرِيدُ ٱلۡإِنسَٰنُ لِيَفۡجُرَ أَمَامَهُۥ ﴾ [القيامة: ٥] أي: فيما يستقبل من زمانه، فوقعت ظرفًا للزمان علىٰ سبيل الاستعارة، وفي قوله تعالىٰ: ﴿ هُنَالِكَ ٱبۡتُلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأحزاب: ١١] تصوير لحال المؤمنين وقت غزوة الأحزاب، وقد يتحمل السياق الدلالتين المكان والزمان كقوله تعالىٰ: ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ﴾ [آل عمران: ٣٨] أي في ذلك المكان أو في ذلك الوقت الذي رأىٰ فيه الكرامة لمريم -عليها السلام-.

الثاني: ما لا دلالة له في ذاته بل دلالته بما يضاف إليه نحو: بين، و، وبعد، ففرق بين قولك: جدة بين مكة والمدينة، وقولك: المغرب بين العصر والعشاء، ولو قلت: سأعود بعد العشاء، كانت «بعد» للزمان بخلاف: المسجد بعدَ البيت.

ففي قوله تعالىٰ: ﴿ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ ٱلۡغُرُوبِ ﴾ [ق: ٣٩] «قبل» للزمان، ولو قلت: «المسجد قَبْلَ البيتِ» كانت «قبل» للمكان.

عامل النصب في المفعول فيه «الظرف»:

يعمل النصب في المفعول فيه ما يعمل النصب في غيره من المفاعيل وهو أربعة أشياء:

أولاً: الفعل. وهو أكثر العوامل استخدامًا ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا ﴾ [التوبة: ٣٧]، ﴿ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارًا ﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿ يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا ضُحًى ﴾ [الأعراف: ٩٨].

ثانيًا: المشتق الذي يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل ﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴾ [مريم: ٩٥]، ﴿ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [الكهف: ٣]، ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٤٩﴾ يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ ﴾ [العنكبوت: ٥٤-٥٥]، واسم المفعول ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]، ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ أَرۡبَعِينَ سَنَةً ﴾ [المائدة: ٢٦]، والصفة

المشبهة ﴿ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴾ [الأحزاب: ٦٩]، ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [النحل: ٦٣].

ثالثًا: المصدر ﴿ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ ﴾ [البينة: ٩٨]، ﴿ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾ [الحج: ٥٦].

رابعًا: اسم الفعل. كقولك: صَهْ عِنْدَ سماع الخطبة أو وقت سماعها، مكانكم عند اللقاء. أي: اثبتوا، هيهات اللقاءُ عِنْدَ الأحباب، أي: بَعُد.

وقد يحتمل الظرف التعلق بأكثر من واحد من الأربعة في آن واحد، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٩] يحتمل التعلق باسم الفاعل «آمنون يومئذٍ» أو المصدر «آمنون من فزعٍ يومئذٍ». ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٢٦] يحتمل التعلق باسم المفعول «محرمة أربعين سنة» أو بالفعل «يتيهون أربعين سنة»، ﴿ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٤١] يحتمل التعلق بالفعل «آتوا يومَ حصاده» أو التعلق بالمصدر «حقه يوم حصاده» أي يكون مستحقًا في يوم الحصاد.

وقد يتعلق الظرف بمعمولين من نوع واحد كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ ﴾ [الأنعام: ٩٣] فـ«اليوم» يحتمل التعلق بالإخراج أو المجازاة بالعذاب ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ ۝٨ يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ﴾ [الطور: ٧-٩] يحتمل التعلق بـ«واقع» و«دافع».

حذف عامل النصب:

يحذف عامل النصب جوازًا ووجوبًا.

أولاً: حذفه جوازًا.

يحذف العامل جوازم إذا كان مفهومًا من السياق وأكثر ذلك في جواب الاستفهام كقولك: يوم الجمعة. لمن سألك: متىٰ تأتيني؟ أو قولك: فوق الدرج. لمن سألك: أين الكتاب؟ وحمل بعض المفسرين علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ۝٨٤ يَوْمَ

نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴾ [مريم: ٨٤-٨٥] كأنه جواب: متىٰ يكون ذلك؟ ويحتمله أيضًا ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ۝ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٥١-٥٢] أي: هو يومَ يدعوكم. جوابًا لـ«متىٰ هو».

ثانيًا: حذفه وجوبًا.

يحذف العامل وجوبًا في ست حالات يكون فيها الظرف متعلقًا بمحذوف تقديره مستقرٌ أو استقرَّ في خمس منها:

الأولىٰ: أن يقع الظرف خبرًا كقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وقراءة ﴿ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ ٱلزِّينَةِ ﴾ [طه: ٥٩]، بنصب «يوم» علىٰ الظرفية، وكذا لو كان خبرًا في الأصل كخبر «إنَّ» ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي ﴾ [الشعراء: ٦٢]، ومنه قول النابغة:

زَعَمَ البَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الغُرَابِ الأَسْوَدِ

وخبر كان ﴿ لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ ﴾ [التحريم: ١٠]، والمفعول الثاني لظن وأخواتها، كقولك: حسبته عِنْدَكَ، وظننتك مَعَنَا.

الثانية: أن يقع الظرف نعتًا في محل جر ﴿ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [النساء: ١١٤]، ﴿ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ ﴾ [القصص: ٧٨]، أو في محل نصب ﴿ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ﴿ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٩٩]، أو في محل رفع ﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، ﴿ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٩] فيحتمل الظرف أن يكون متعلقًا بالفعل «يرزقون عند ربهم» أو مُتَعَلِّقًا بمحذوف نعت «هم أحياء مستقرون عند ربهم - يستقرون عند ربهم».

الثالثة: أن يقع الظرف حالاً ﴿ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٥]، ﴿ لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ [ص: ٤٧]، ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧]، ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، ﴿ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨]، ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الزخرف: ٤]، ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٥] فـ«عند، فوق، بين، مع، تحت، لدىٰ، حول» كل منها ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة علىٰ آخره وهو مضاف وما بعده مضاف إليه، وشبه الجملة متعلق بمحذوف حال تقديره مستقرًا أو مستقرين، أو مستقرة «بحسب ما يناسبها» في محل نصب.

تنبيه:

ظاهر عبارات المفسرين والمعربين يوهم بأن هناك فرقًا بين الظرفية والحالية كقولهم في نحو ﴿ لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٢٧]: عند ربهم: حال من دار السلام، أو ظرف للاستقرار في «لهم»، وفي نحو: ﴿ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٥]، عند: حال من فوز؛ لأنه صفة تقدمت، ولا يجوز أن يكون ظرفًا للفوز، لأنه مصدر. وفي نحو: ﴿ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ ﴾ [التحريم: ١١] عندك: ظرف، أو حال من ﴿ بَيْتًا ﴾.

وهذا لا يعني أنَّ الحالية تنفي كونه ظرفًا وإنما المقصود أنَّ الظرف يحتمل تجرده للدلالة علىٰ الظرفية فقط فيكون متعلقًا بمذكور ظاهر أو مقدر، ويحتمل أن يكون متعلقًا بمحذوف حال ففي الآية الثالثة مثلاً إذا قلنا بالظرفية كان عامله الفعل ﴿ ٱبْنِ ﴾ وإذا قلنا بالحالية كان عامله محذوفًا تقديره: ابن لي بيتًا مستقرًا عندك في الجنة، وكذلك الشأن في الصفة والخبر فقولك: موعدنا غدًا، تكون «غدًا» ظرف زمان منصوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة علىٰ آخره، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر تقديره: كائن أو مستقر أو استقر غدًا، في محل رفع.

الرابعة: أن يقع الظرف مشغولاً عنه. كقولك: يومَ الخميسِ صمتُه أو صمت فيه، فالتقدير: صمت يوم الخميس، ويرىٰ الكوفيون أنَّ نحو ذلك مفعول به ليس ظرفًا لاستغراق الحدث الزمن.

الخامسة: أن يقع الظرف في أساليب مسموعة عن العرب حذف عامله فيها وجوبًا كقولهم لمن يذكر شيئًا مضىٰ عهده وانقضىٰ: حِينَئِذٍ الآنَ، أي: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآنَ.

والحالة السادسة: أن يقع الظرف صلة لاسم الموصول لا محل له من الإعراب فيكون متعلقًا بمحذوف تقديره: استقرّ فقط ولا يجوز مستقرًا؛ لأن الصلة تكون جملة لا مفردًا ومن أمثلته: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، ﴿ لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [الشورىٰ: ٧]، ﴿ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ﴾ [يونس: ٩٢]، ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل: ٩٦] والقراءة المتواترة ﴿ فَنَادَىٰهَا مَنْ تَحْتَهَآ ﴾ [مريم: ٢٤] بالاسم الموصول «مَنْ» ونصب الظرف «تحت» وهو لا محل له من الإعراب متعلق بمحذوف جملة الصلة «مَنْ اسْتَقرَّ تَحْتَهَا» أي: عيسىٰ عليه السلام.

ما ينصب علىٰ الظرفية:

أولاً: أسماء الزمان كلها صالحة للنصب علىٰ الظرفية سواء كانت:

أ- **مختصة**: وهي ما تصلح جواب لـ«متى» كـ«يوم الخميس»، «مساءً»، «صباحًا»، «ليلاً»؛ لأنها تصلح جوابًا لـ«متىٰ تأتيني؟» مثلاً، ومنها في التنزيل: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾ [يوسف: ١٦]، ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا ﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾ [الفتح: ٩]، ﴿ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى ﴾ [الأعراف: ٩٨]، ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴾ [العاديات: ٣]، ﴿ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ ﴾ [الأنفال: ٤١]، ﴿ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ ﴾ [آل عمران: ٧٢]،

﴿ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ ﴾ [التوبة: ٣]، ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [هود: ٩٨]، ﴿ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [الانفطار: ١٥].

ب- **معدودة**: وهي ما تصلح جوابًا لـ«كم» كـ«يومين»، «ثلاثة أيام»، «شهرًا»، «عامًا»، ومن ذلك في التنزيل: ﴿ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَـٰثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [هود: ٦٥]، ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَـٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالَ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَـٰنِىَ حِجَجٍ ﴾ [القصص: ٢٧].

ج- **مبهمة**: وهي ما لا تصلح جوابًا للسؤالين السابقين كـ«مدة، حين، وقت، دهر، أبد، أمد» ومنه في التنزيل: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [الزمر: ٤٢]، ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ [الطور: ٤٨]، ﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ﴾ [يونس: ١٦]، ﴿ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ [النساء: ٥٧]، ﴿ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴾ [الكهف: ٦٠]، ﴿ لَّـٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴾ [النبأ: ٢٣]، ﴿ أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء: ٦٩]، ويقولون: سكت دهرًا ونطق كفرًا، وتقول: انتظرتك دهرًا أو أوقتًا أو مدةً أو حينًا، وهكذا.

ثانيًا: نوعان من أسماء المكان:

الأول: اسم المكان المبهم، وهو ما لا يدل علىٰ محدد أو ما ليس له أقطار تحويه، أو ما يفتقر إلىٰ غيره في بيان صورة مسمَّاه فيحتاج إلىٰ المضاف إليه، ويشمل ذلك أشياء منها:

أ- أسماء الجهات الست «أمام - وراء - يمين - شمال - فوق - تحت» ﴿ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ ﴾ [الحديد: ١٣]، ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال: ١٢].

وما كان في معنىٰ الجهات بلفظه نحو: ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٣]، ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٥٧].

أو بمعناه نحو: ﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ ﴾ [القصص: ٢٢]، ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴾ [الشعراء: ٦٤]، ﴿ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ﴾ [الإسراء: ٥]، ﴿ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [مريم: ٦٤].

ب- ما شابه الجهات الست في الشَّيَاع نحو: «جانب - ناحية - مكان - أرض - طريق» ﴿ وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥٧]، ﴿ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ ﴾ [طه: ٨٠]، ﴿ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ [يوسف: ٩]، ﴿ فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ ﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿ فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا ﴾ [مريم: ٢٢]، ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا ﴾ [طه: ٧٧] ورفض أكثرهم كون «جانب - طريقًا» ظرفًا؛ لأن جانب مكان مختص غير مُبْهَم فلا يتعدىٰ الفعل إليه بنفسه فيجب التصريح معه بـ«في»؛ ولأن «طريقًا» مفعول لاضرب بمعنىٰ «اجعل»، وظاهر الكلام أن هناك مَنْ أجاز الظرفية فيهما وإلا لما كان الاعتراض، والله أعلم.

والدليل علىٰ ذلك تصريحهم بجواز النصب علىٰ الظرفية[(١)] في قوله تعالىٰ: ﴿ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ ﴾ [الإسراء: ٦٨] مع تقديم النصب علىٰ المفعولية حملاً علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [القصص: ٨١] ومن ثَمَّ لا نستطيع أن نسلّم بما قاله شيخنا العلامة عضيمة من أن جانب لم تستعمل ظرفًا في القرآن الكريم[(٢)].

٣- أسماء المقادير نحو: «مِيل - فرسخ - متر - شبر»، سرت ميلاً أو فرسخًا أو أمتارًا، ومنه -والله أعلم-: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٩] فـ«منازل» ظرف مكان[(٣)] علىٰ معنىٰ قدرنا له، أو قدرنا سيره وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ ﴾ [يونس: ٥].

---

(١) الدر المصون (٧/ ٣٨١).

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ق٣) (٢/ ٥٥١).

(٣) مع صحة كونها مفعولاً ثانيًا لقدرناه بمعنىٰ صيرناه، وكذا جواز نصبها علىٰ الحالية.

الثاني: اسم المكان الذي اتحدت مادته ومادة عامله فكان هو والعامل من جَذْر واحد نحو: ذهبت مذهب زيدٍ، ورميت مَرْمَىٰ عمروٍ. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ [الجن: ٩]، ﴿ لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ ﴾ [الحج: ٥٩]، ﴿ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [النساء: ٣١]، ﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا ﴾ [المؤمنون: ٢٩]، ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ ﴾ [يونس: ٩٣] وإن جاز في بعضها النصب علىٰ المفعولية فإنهم اتفقوا علىٰ جواز النصب علىٰ الظرفية في جميعها.

واشترطوا لهذا النوع ذكر العامل والمعمول وإلا كان شاذًا فحكم بالشذوذ في قولهم: «هُوَ مِنِّيْ مَقْعَدَ القَابِلَةَ» و«مَزْجَرَ الكَلْبِ» و«مَنَاطَ الثُّرَيَّا»؛ لأن العامل فيها الاستقرار، ولو قيل: قعد منِّي مقعد القابلة، وزجرني مَزْجَرَ الكلب، وناط بي مناط الثريّا. كان النصب علىٰ الظرفية ولم يكن شاذًا.

الظروف بين الإعراب والبناء:

الظرف منصوب بالفتحة ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾ [سبأ: ١٨]، ﴿ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا ﴾ [مريم: ٦٤] أو بغيرها ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وتقول: سرت فرسخين، وذاكرت ساعتين، وسهرت ساعاتٍ.

وهناك ظروف ملازمة البناء، فمنها المبني علىٰ السكون كـ«لدن» و«إذ» و«إذا» ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾ [مريم: ١٦]، ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ ﴾ [مريم: ٤١-٤٢]، ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ۝ وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ ﴾ [المدثر: ٣٣-٣٤]، والمبني علىٰ الفتح كـ«الآن» و«ثمَّ» ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [يونس: ٩١]، ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]، والمبني علىٰ الضم كـ«حيث» ﴿ وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ [الحجر: ٦٥]،

والمبني علىٰ الكسر كـ«أمسِ» في لغة قريش[١]، ومن ذلك قوله ﷺ: «أَصُمْتِ أمسِ»[٢] بالإضافة إلىٰ أسماء الشرط والاستفهام الدالة علىٰ الزمان أو المكان فتكون في محل نصب علىٰ الظرفية ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل: ٢١] وتقول: متىٰ تأتي؟ أين تجلس؟ فتعرب في نحو ذلك: اسم استفهام مبني في محل نصب ظرف زمان «متىٰ - أيان» أو مكان «أين» وتكون أيضًا ظرفًا للمكان أو الزمان متعلقًا بمحذوف خبر في محل رفع في نحو ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾ [القيامة: ١٠].

وهناك ظروف تبنىٰ وتعرب بحسب إضافتها ومن أشهرها «يوم وحِين»، و«قبل وبعد».

أولاً: «يوم وحين» يعربان إذا لم يضافا ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] فـ«يومًا» ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة علىٰ آخره، وكذا في قولك: تذكرته حينًا، وقرئ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ [النحل: ٦] بالتنوين[٣] فيهما «حينًا»، أو إذا أضيفا إلىٰ اسم ظاهر ﴿ تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ﴾ [النحل: ٨٠]، ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ﴾ [المائدة: ١٠٦] فإذا أضيفتا إلىٰ جملة صار لها الأحكام الآتية:

---

(١) بشرط أن يراد به اليوم الذي قبل يومك، فإذا أريد به الزمن السابق أدخل عليه «أل» وصار معربًا ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس: ٢٤]، ﴿ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [القصص: ٨٢]، ولذلك قالوا عنها: «كلمة إذا عرفت نكرت وإذا نكِّرت عرِّفت».

(٢) من حديث جويرية رواه البخاري (١٨٨٥).

(٣) ذكرها أبو حيان ونسبها إلىٰ عكرمة والضحاك والجحدري وهي قراءة شاذة. انظر: البحر المحيط (٥/ ٤٦١).

أ- ترجيح الإعراب مع جواز البناء وذلك إذا أضيفت إلىٰ:

١- جملة اسمية: ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات: ١٣]، ﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾ [غافر: ١٦].

٢- جملة فعلية فعلها مضارع: ﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ [الدخان: ١٠]، ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ ﴾ [التغابن: ٩]، ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [الانفطار: ١٩]، ﴿ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴾ [الشعراء: ٢١٨]، ﴿ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧]، وبعضهم أوجب الإعراب في نحو ذلك والصحيح جواز البناء كما قال ابن هشام[(١)]؛ لصحة الدلالة علىٰ ذلك نقلاً وعقلاً[(٢)] فقد قرئ تواترًا ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [الانفطار: ١٩]، ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] برفع «يوم» علىٰ الإعراب في الأولىٰ، وفتح الميم «يومَ» علىٰ البناء في الثانية[(٣)].

ب- جواز الإعراب مع ترجيح البناء وذلك إذا أضيفت إلىٰ جملة فعلية فعلها ماضٍ ﴿ وَمَآ أَصَـٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، وقول الشاعر:

عَلَىٰ حِينَ أَلْهَىٰ النَّاسَ جَلُّ أُمُورِهِم ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

روي علىٰ «حينِ» بكسر النون علىٰ الإعراب، و«حين» بفتح النون علىٰ البناء.

ثانيًا: «قبل وبعد» هذان اللفظان «يُنْصَبَانِ وَيُجَرَّانِ وَعَلَىٰ الضَّمِّ يُبْنَيَانِ».

أ- **نصبهما**، وذلك في حالتين:

١- إذا قطعتا عن الإضافة غير مسبوقتين بـ«من» الجارة، فينوّنان منصوبين، ولم ترد هذه الصورة في القرآن، وشاهدها قول الشاعر:

---

(١) مغني اللبيب (ص٦٧٢).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٥٥).

(٣) انظر تفاصيل ذلك في كتابنا أثر السياق (ص١٢٨-١٢٩).

وَسَـاغَ لِيَ الـشَّرَابُ وكنْـتُ قَـبْلاً أَكَـادُ أَغَـصُّ بالمَـاءِ الفُـرَاتِ

وقول الآخر:

ونَحْـنُ قَتَلْنَـا الأَسْـدَ أَسْـدَ خَفِيَّـةٍ فَـمَا شَرِبُـوا بَعْـدًا عـلىٰ لَـذَّةٍ خَمْـرًا

٢- إذا أضيفتا إلىٰ اسم ظاهر أو مؤول ولم يسبقا بـ«من» الجارة، ومن ذلك في القرآن: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴾ [الذاريات: ١٦]، ﴿ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٠٠]، ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ [طه: ١٣٠]، ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ [الأنفال: ٦]، ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾ [طه: ١٢٨]، ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾ [النساء: ١٥٩]، ﴿ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [الرحمن: ٥٦]، ﴿ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ﴾ [يوسف: ٣٧]، ﴿ بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٧] فـ«قبل» و«بعد» فيما سبق: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة علىٰ آخره.

ب- جَرِّهما. وذلك في حالتين:

١- إذا أضيفتا إلىٰ اسم ظاهر أو مؤول مسبوقتين بـ«من» الجارة ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾ [طه: ١٣٤]، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ﴿ مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [البقرة: ١٤٥]، ﴿ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ ﴾ [الأعراف: ١٧٤]، ﴿ مِن قَبْلِكُم ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [البقرة: ٤].

واجتمع جرهما بـ«من» مضافتين لمصدر مؤول في ﴿ قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ومضافتين لاسم ظاهر في ﴿ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ﴾ [النور: ٥٨] فـ«قبل» و«بعد» فيما سبق: اسم مجرور بـ«من» وعلامة جره الكسرة الظاهرة علىٰ آخره.

٢- إذا جُرّتا بـ«من» الجارة وقطعتا عن الإضافة لفظًا ومعنىٰ، فلم يذكر المضاف إليه ولم ينوَ ذكره فتجرّ بالكسرة منونة وغير منونة وبهما قرئ في الشواذ[1] ﴿ مِن قَبۡلِ وَمِنۢ بَعۡدِۚ ﴾ [الروم: ٤] بالكسرة فقط، ﴿ مِن قَبۡلٍ وَمِنۢ بَعۡدٍۚ ﴾ بالكسر والتنوين.

ج- **بناؤهما علىٰ الضم**. وذلك إذا قطعتا عن الإضافة لفظًا لا معنًى. أي: حذف المضاف إليه ونوي معناه. سواء كانتا مسبوقتين بـ«من» الجارة ﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ﴾ [الروم: ٤] أي: من قَبل هزيمة الروم ومن بعد غلبهم، أو غير مسبوقتين بـ«من» ﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ ﴾ [يونس: ٩١]، ﴿ ثُمَّ أَغۡرَقۡنَا بَعۡدُ ٱلۡبَاقِينَ ﴾ [الشعراء: ١٢٠].

وخلاصة ذلك أنهما إذا سبقتا بـ«من» جرّتا إذا ذكر المضاف أو قطع لفظًا ومعنىٰ وبنيتا إذا قطعتا عن الإضافة ونوي ذكر المضاف.

واجتمع ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ ﴾ [الحديد: ١٠] أي: من بعد الفتح.

---

(١) معجم القراءات (٤/ ٣٠).

رابعًا: المفعول له «لأجله»

تعريفه وشروطه:

هو المصدر القلبي الواقع علة لعامله مخالفًا له في لفظه المتحد معه وقتًا وفاعلًا.

هذا النوع من المفاعيل تعريفه من شروطه فما استوفىٰ الشروط المذكورة سمّي مفعولًا لأجله، وكما ترىٰ بيانه من عنوانه فيسمونه مفعولًا له أو لأجله أو من أجله وكلها تدور حَول معنىٰ العلة التي من أجلها وقع الحدث «الفعل» كقولنا: فَرَرْتُ خوفًا منك، وعدت رغبةً في كرمك.

ولعلك تلاحظ من المثال معنىٰ الحالية في المصدرين «خوفا، ورغبة» علىٰ الاشتقاق منهما فيمكنك أن تعيد صياغة الجملة قائلًا: فررت خائفًا منك وعدت راغبًا في كرمك.

وكذلك تشعر معنىٰ المصدرية إذا قدرت الصياغة فررت منك فرارَ خوفٍ، وعدت إليك عودةَ رغبةٍ.

ومن ثمَّ لا يكاد يَخْلُص لفظ للمفعولية المعللة أو للمفعول لأجله فتجد النحويين والمعربين والمفسرين كثيرًا ما يعرضون في آي الذكر الأوجه الثلاث علىٰ الترجيح فيقولون: مفعولًا لأجله ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، ويجوز فيه المفعولية المطلقة.

ففي مثل قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ [المائدة: ٣٣] إذا قدرت يسعون لأجل الفساد صارت مفعولًا لأجله، وإذا قدرت يسعون مفسدين صارت حالًا، وإذا قدرت ويفسدون في الأرض فسادًا «علىٰ التضمين في الفعل» صارت مفعولًا مطلقًا.

وكذلك ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] اذكره للتضرع والخوف أم اذكره متضرعًا خائفًا أم اذكره ذِكْرَ تَضَرُّعٍ وَخِيفَةٍ، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ [الأنبياء: ٣٥] لاختباركم، مختبرين لكم، اختبارًا، ﴿ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا فِي سَبِيلِي ﴾ [الممتحنة: ١] للجهاد أم مجاهدين أم خروج جهاد، ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩] لأجل اغتصابها أو مغتصبًا لها أو أخذ غصبٍ.

وغير ذلك كثير في التنزيل. بل يتطرق التأويل لما ظاهره الاشتقاق حملاً علىٰ معنىٰ المصدر، كقوله تعالىٰ: ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ ﴾ [آل عمران: ١٩١] مع ظهور الحالية وموافقتها للاشتقاق في «باطلًا» تحتمل علىٰ معنىٰ العلة إي: ما خلقت هذا لأجل الباطل بل للحق، ومعنىٰ المصدرية علىٰ النعت لمصدر محذوف أي: ما خلقته خلقًا باطلًا بل خلقًا حقًا.

وأحيانًا يقتصر علىٰ وجهين أحدهما المفعول لأجله:

أ- مفعول لأجله أو حال، ومن أمثلته قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ﴾ [يونس: ٩٠] أي: لأجل البغي والاعتداء، أو باغيًا معتديًا، ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ [الإسراء: ٥٩] لأجل التخويف أو مخوفين لكم، ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٢] إنفاقكم لأجل ابتغاء رضا الله وثوابه، أو إنفاقكم مبتغين ثواب الله ﴿ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ﴾ [سبأ: ١٣] لأجل شكر الله علىٰ نعمه أو شاكرين الله علىٰ ما أنعم به عليكم[1] ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا ﴾ [النساء: ١٠]؛ لأجل الظلم أو ظالمين وتستبعد المفعولية المطلقة، لأنه ليس هنا أكل ليس فيه ظلم فكل من أكل مال اليتيم ظلم.

ب- مفعول لأجله أو مصدر مفعول مطلق ومن أمثلته قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٦٤] نعتذر معذرة أو لأجل الاعتذار إلىٰ ربكم، ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَـٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٠] أي لأجل سفههم أو قتلًا سفهًا لا مبرر له: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ ﴾ [الأنفال: ١١] أي: نُؤَمِّنُكُم أمنة أو لأجل الأمنة والثبات.

---

(١) فإن قلت: ألا يجوز فيها أيضًا المصدرية عملًا شكرًا أو عَمَلَ الشاكرين.

قلت: يجوز صنعة ولا يجوز معنىٰ؛ لمقام النبوة. فهم لم يقصروا في الشكر وأدائه حتىٰ يؤكد عليهم العمل عليه بل هم شاكرون أو عملهم علة لشكرهم، ودليل اتصافهم به دون كثير من البشر التذييل، ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ فهم من هذا القليل المستحق للثناء -والله أعلم-.

وبسبب هذا -كما ذكرت- قليلا ما يسلم للفظ المنصوب المفعولية المعللة، ومن ثمَّ ضيقوا هذا الاتساع بوضع شروط للمفعول لأجله إذا توفرت فيه صح نصبه علىٰ العلية وإذا اختلّ شرط منها ضعف نصبه علىٰ العلية حينا وامتنع حينا آخر، وتعيّن الجر بالحرف المفيد السببية في فاقد الشرط وجاز في المستوفَىٰ، وذلك حسب قوة الشرط في الاتفاق عليه أو التَّجَوُّز فيه أو لاحتمال التأويل فيه أيضًا، وإليك الشروط وبيانها.

أولًا: أن يكون مصدرًا فإن كان العلة لغير مصدر تعيَّن الجر بالحرف، ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] لأجل الله ولا يجوز النصب فلفظ الجلالة علم الأعلام وليس مصدرًا ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩] فكل ما في الأرض لأجلكم معشر البشر والضمير ليس مصدرًا ﴿ قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [يوسف: ٣٢] أي لأجله والهاء ضمير، ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ ﴾ [الرحمن: ١٠] أي: لأجل البشر، وقوله ﷺ : «**دَخَلَت امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ**» [(١)] أي: لأجل هرة، ولا يجوز دخلت امرأة النار هرّةً كما مثلوا بعدم جواز: جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالعَسَلَ، ولك أن توازن بين قوله تعالىٰ: ﴿ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾ [التوبة: ٩٢] وقوله تعالىٰ: ﴿ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [المائدة: ٨٣] فقوله: ﴿ حَزَنًا ﴾ مستوف للشروط ومن ثَمَّ نُصِبَ وأمَّا ﴿ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّ ﴾ تعين جره بمن؛ لأنه اسم موصول وليس مصدرًا.

ثانيا: أن يكون قلبيًا أي: مصدرًا مُصَاغًا من أفعال النفس الباطنة كالرغبة والرهبة والخوف والطمع والإرادة والخشية والحب والكره وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة فلا يقال: ذهبت إليه قتلًا له، جئتك قراءة للعلم فإذا صَدَّرْتَهُ بمصدر قلبي وجعلته مضافًا إليه فقلت: ذهبت إليه ابتغاءَ قتلِه، وجئتك محبةَ قراءةِ

---

(١) من حديث ابن عمر رواه البخاري (٣١٤٠).

العِلْمِ جاز ذلك ومن ثمَّ كان النصب في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الإسراء: ٣١] وتعيّن الجر في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الإنعام: ١٥١] فالإملاق الفقر وهو ليس مصدرًا قلبيًا.

ثالثًا: أن يكون علة لما قبله، ويتعين نصبه ولا يجوز جره بحرف التعليل لانتفاء ذلك، وذلك نحو قولهم: قتلته صبرًا، فلا يجوز للصبر؛ لأنه ليس علة للقتل.

رابعًا: أن يكون متحدًا مع عامله في الوقت فإن لم يتحدا وجب الجر باللام وشاهده عند النحاة قول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ... لَدَىٰ السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

فالمعنىٰ أنه قد جاء عند خلعها ثيابها لأجل النوم فلم تستتر إلّا بوشاح، فَعِلَّةُ خَلْعِ الثِّيَابِ النَّوْمُ ووقته بعد الخلع فاختلف الوقتان.

خامسًا: أن يكون متحدًا مع عامله في الفاعل، ففاعل العامل هو فاعل المصدر المنصوب فإن اختلفا تعيّن جره عند الجمهور[1] وشاهده عندهم قول أبي صخر الهُذَلِي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

أي: يصيبني حركة نشاط وانتعاش مثل العصفور الذي ينتفض من الماء لأجل ذكراك، ففاعل تعروني «هزة» وفاعل المصدر الشاعر فاختلف الفاعلان.

ومن أمثلتها الواضحة في القرآن ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣] ففاعل العامل «يحسب» هو الجاهل وفاعل المصدر «التعفف» هو الفقراء الذين لا يسألون الناس إلحافًا، ومن ثمَّ تعيّن جره بـ «من» فلا يقال يحسبهم الجاهل أغنياء التعفف أو تعففًا علىٰ أنها مفعول من أجله إلّا عند من لا يشترط اتحاد الفاعل.

---

(١) لأن من النحاة من لا يشترط الاتحاد في الفاعل.

ومن الأمثلة التي اختلفوا فيها بسبب هذا الشرط قوله تعالىٰ: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد: ١٢] فرأىٰ الزمخشري أنهما حالان أي: خائفين طامعين ورفض المفعول لأجله؛ لأنّ فاعل الإراءَة الله عز وجل وفاعل الخوف والطمع المخاطبون، وقدروا النحاة مصدرًا للعامل فيكون النصب من باب المفعول المطلق علىٰ تقدير: يريكم البرق إراءة خوفٍ وطمع، وذهب ابن مالك إلىٰ أنهما مفعولان لأجله؛ لأن فاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع في التقدير فالمعنىٰ يجعلكم ترون البرق لأجل تخويفكم وطمعكم[1] بخلاف قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف: ٥٦] فلا اختلاف في جواز المفعول لأجله في ﴿ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾؛ لأن فَاعِل العَامِل والمصدر واحد وهو المخاطبون أي: ادعوه لأجل الخوف والطمع.

ومن الأمثلة التي استشهد بها النحاة لفقد الاتحادين الوقت والفاعل قوله تعالىٰ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨] ففاعل العامل المخاطب -صلوات الله وسلامه عليه- وفاعل المصدر الشمس ووقت الإقامة غير وقت ميل الشمس عن وسط السماء فهو متأخر عنها فالإقامة بعد الدلوك، وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨] فقد اجتمع فيه الفاقد والجامع للاتحادين فالأول ﴿ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ ففاعل الخلق الله عز وجل وفاعل الركوب المخاطبون ووقت خلقها سابق لركوبها ومن ثمّ تعيّن جره باللام فلم يجز «ركوبةً وزينةً» أمَّا ﴿ وَزِينَةً ﴾ فقد تَوَفَّرَ فيها الشرط ففاعل الخلق والزينة الله عز وجل فسبحانه خلقها وزيّنها وخلقت مزينةً، ومِنْ ثَمَّ انتصبت علىٰ المفعول لأجله[2].

ومع توفُّر الشروط جميعها يجوز الجر بحرف التعليل، فتقول: أُصَلِّي طاعة لِرَبِّي، وَأَتَصَدَّقُ رَغْبَةً في الثَّوَابِ، وأَسْتُرُ عَوْرَةَ أخي طَلَبًا لِسَتر عَوْرَتِي، ويجوز: لطاعة ربي، وللرغبة في الثواب، ولطلب ستر العورة.

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ١٩٧).

(٢) ويجوز فيها الحالية والمصدرية والمفعولية لفعل مقدّر انظر: الدر المصون: (٧/ ١٩٥، ١٩٦).

أنواع المفعول لأجله

المفعول لأجله ثلاثة أنواع مضاف ومحلّىٰ بأل وَمُجَرَّدٌ مِنْهُمَا.

أولا: المضاف: وهو قسمان

أ- مضاف إلىٰ معرفة كقوله تعالىٰ: ﴿ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٤]، ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿ وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ﴾ [الرعد: ٢٢].

وحكمه جواز النصب كما سبق والجر بحرف التعليل كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢١].

ب- مضاف إلىٰ نكرة كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الإسراء: ٣١]، ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا ﴾ [الإسراء: ٢٨]، ﴿ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ﴾ [الرعد: ١٧].

وحكمه جواز النصب والجر بحرف التعليل[(١)] كقولنا: جئتك لرغبة خَيْرٍ، وتركته من خشية جَوْرٍ.

ثانيًا: المعرَّف بأل أو المختص بأل: والأكثر في استخدامه أن يكون مجرورًا بحرف العلة كقولنا: ضربتك للتأديب، وعاتبتك للمحبة، وأحسنت إليك للرغبة في الثواب.

ويأتي منصوبًا قليلًا ومنه قول الشاعر:

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

---

(١) وهم الدكتور ظفر في كتابه النحو القرآني (ص٣١٥) ومثل للمضاف إلىٰ النكرة المجرور بحرف التعليل بقوله تعالىٰ ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [قريش: ١] وهو وَهْمٌ بيِّن.

مسألة:

هل وقع المفعول لأجله المختص بأل منصوبًا في القرآن الكريم؟

طرح شيخنا عضيمة هذا السؤال[١] فأورد ما ذكره أهل التفسير والإعراب بأنه وقع احتمالاً في آيتين:

الأولىٰ: ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [الأنعام: ١٢].

الثانية: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] ولأنّ عمدة كتابه هو البحر المحيط نقل معها تجويز أبي حيان لذلك فيهما.

والحقّ أنّ الآية الأولىٰ لا شاهد فيها علىٰ التجويز أو احتمال كون «الرحمة» مفعولًا لأجله، وما قال أبو حيان ولا غيره فيها بالمفعول لأجله بل أجمعوا علىٰ أنها مفعول به وأكثرهم لم يذكر إعرابها اكتفاء بوضوح المفعولية فيها وهم لا يعربون الواضحات وكان كلامهم علىٰ جملة ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [الأنعام: ١٢] هل متصلة بالرحمة اتصال البدلية فلها محل من الإعراب؟ أَمْ أنها جواب قسم مقدر استئنافية والتقدير: والله ليجمعنكم ومن ثمَّ لا محل لها من الإعراب؟ وصرح السمين الحلبي بقوله: والذي ينبغي في هذه الآية الوقف عند قول ﴿ ٱلرَّحْمَةَ ۚ ﴾ وقوله ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ جواب قسم محذوف[٢].

أمَّا الآية المراد الاستشهاد بها والمحتملة لكون «الرحمة» مفعولًا لأجله فهي قوله تعالىٰ: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤] بدليل أنَّ كلام أبي حيّان المنقول في

---

(١) دراسات (ق٣)، (٢/ ٤٩٣).

(٢) الدر المصون (٤/ ٥٥).

كتاب الشيخ فيها[١].

فإن قلت: ما الفرق بين الرحمة في الآيتين؟

قلت: سياق الآيات يُحَتِّم في الأولىٰ المفعولية ويجعل الثانية محتملة للعليّة، ويكفيك أن تنظر فيهما لِيَتَبَيَّنَ لك ذلك.

فالآية الأولىٰ وردت في سياق الوعيد وإظهار العزة والقدرة قبلها ﴿ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [الأنعام: ١١] والآية نفسها ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢] فجملة ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ ﴾ [الأنعام: ١٢] خبر توسط السياق بمثابة الدعوة إلىٰ الإيمان وعدم الإصرار علىٰ الكفر والإعراض الذي هو سبيل الخسران مع تأكيد حشرهم وقهرهم وأنه لا فرار منه جل في علاه، ومن ثمَّ أضمر الفاعل الذي هو ضمير اللفظ الجليل ولم يصرّح به بخلاف الآية الثانية فلفظ ﴿ ٱللَّهُ ﴾ يستخدم للقدرة والقوة والمنعة.

أمَّا الآية الثانية: فوردت في سياق المواساة والتلطف مع أهل الإيمان المستضعفين الذين سخر منهم صناديد قريش وتتضمن دعوة هؤلاء المُعْرِضِين ببيان سعة رحمته وعفوه وغفرانه إذا ما أنابوا وعملوا الصالحات فقبلها: ﴿ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٣١] وبعدها: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٥] والآية نفسها ﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤].

---

(١) دراسات (ق٣)، (٢/ ٤٩٣)، البحر المحيط (٤/ ١٤٤).

فتأمل -رحمك الله- التصريح بالفاعل ﴿ رَبُّكُمْ ﴾ الذي هو لفظ الرب الذي يوحي بالرعاية والشفقة والمحبة صاحب النعم الظاهرة التي يقتضيها مقام الربوبية مضافًا إلىٰ ضمير المخاطب لتأكيد شفقته بهم، ألا يجيز ذلك العلية في الرحمة علىٰ قراءة الأكثرين بفتح همزة ﴿ أَنَّهُۥ ﴾ المخرّجة علىٰ البدل من الرحمة التي هي إلىٰ المفعولية المعللة أقرب[١] علىٰ معنىٰ: أوجب ربكم علىٰ نفسه المغفرة لمن تاب بعد سوء وأصلح لأجل الرحمة بكم أو لأجل رحمته إياكم.

ومن ثمّ قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلىٰ أنّ ﴿ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ مفعول من أجله وأنّ ﴿ أَنَّهُۥ ﴾ في موضع نصب لـ﴿ كَتَبَ ﴾ لم يبعد.

وتأمل تمهيده لهذا التوجيه بقوله: وما أحسن مساق هذا القول أمره أولًا أن يقول للمؤمنين ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ فبدأ أولًا بالسلامة والأمن لمن آمن ثم خاطبهم ثانيًا بوجوب الرحمة، وأسند الكتابة إلىٰ ربهم فهذا تبشير بعموم الرحمة[٢].

ويبدو أنّ أبا حيّان عاش صراعًا بين السياق والصنعة فكلامه واضح في تجويز المفعول لأجله «لم يبعد» ولكنّه صرّح بأنّ الظاهر أنها مفعول به ونقل عنه تلميذه السمين[٣] قوله في تجويز المفعول لأجله وقال: «وينبغي ألّا يجوز؛ لأنّ فيه تهيئة العامل وقطعه منه»، أي: فصلًا بين العامل والمعمول وهذا لا يجيزه البصريون.

والذي أراه -والله أعلم- أن كون ﴿ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ مفعولًا به لا اختلاف في جوازه وظهوره وخاصة علىٰ قراءة أبي عمرو وابن كثير والأخوين بكسر همزة ﴿ إِنَّهُۥ ﴾ علىٰ الاستئناف وعندها يمتنع العلية لقطع الصلة بين ﴿ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ وما بعدها من كلام، لا علىٰ المفعولية ولا علىٰ البدلية؛ لعدم صحة المصدرية في حال كسر الهمزة، ومن ثم

---

(١) وإن جعلها السمين وجهًا رابعًا. انظر: الدر المصون (٤/ ٦٥٠).

(٢) البحر المحيط (٤/ ١٤٤).

(٣) انظر الدر المصون (٤/ ٦٥١).

فيجب كونها مفعولًا به كالآية الأولى.

أمَّا علىٰ قراءة الأكثرين بفتح همزة ﴿ أَنَّهُۥ ﴾ فلا سبيل إلىٰ عدم تجويز المفعول لأجله؛ لأنّ البدل علامته حصة إحلاله محل المبدل منه وإذا صح إحلاله صحّ تسليط العامل عليه «كتب» فلا فصل وإن سلمنا بالفصل فعدم تجويز الفصل ليس محل اتفاق، فتعارض الصنعةُ الصنعة ويسلم توجيه ﴿ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ علىٰ المفعول لأجله؛ لأجل صحة المعنىٰ -والله أعلم-.

أمّا الآية الثانية في استشهاد الشيخ فهي قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ﴾ [الأنبياء: ٤٧] فظاهر فيها المفعول لأجله وإن كان الأشهر عند المعربين أنَّ «القسط» صفة للموازين والتزم إفرادها وتذكيرها لأجل المصدرية[(١)].

وبقي أن أشير إلىٰ أنّ الشيخ عضيمة نقل تجويز أبي حيان ونقل عنه د/ ظفر كعادته دون عزوٍ إليه ناقلًا كلام أبي حيان من البحر مباشرة[(٢)] وفاتهما أنّ ذلك قول ابن مالك رحمه الله قبل أبي حيّان بقرن من الزمان يقول ابن مالك: قلت: ويمكن أن يكون القسط في قوله تعالىٰ: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] مفعولًا له؛ لأنه مستوفٍ للشروط[(٣)].

ثالثًا: المجرد منهما «أل والإضافة»

وهو بخلاف سابقه فكثيرًا ما يأتي منصوبًا وعليه ما خرّج علىٰ المفعول لأجله في القرآن كقوله تعالىٰ: ﴿ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ﴾ [النساء: ٣٠]، ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢٣١]، ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ

---

(١) يقول ابن مالك: ونَعتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا ** فالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

(٢) النحو القرآني (ص٣١٤).

(٣) شرح التسهيل (٢/ ١٩٩).

قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ سَفَهَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، ﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغۡيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿ وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗ ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، ﴿ أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿ وَرَٰعِنَا لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ وَطَعۡنٗا فِي ٱلدِّينِ ﴾ [النساء: ٤٦].

فتجد الكلمات «حزنًا، عدوانًا، ظلمًا، حسدًا، ضرارًا، سفهًا، بغيًا، فتنة، عبثًا، ليًّا طعنًا» كلها مصادر، وعلة لما قبلها ومن ثمّ وجهت علىٰ أنها مفعول لأجله ترجيحًا أو تجويزًا لا إيجابًا لتحمل السياق توجيهات أُخَر[(١)].

ويجوز فيه الجرّ بحرف التعليل ولكنه قليل وما ورد في التنزيل من مصادر مجرورة بحرف العلة لم تحمل علىٰ المفعول لأجله لفقدان شرط من الشروط كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ ﴾ [الإنعام: ١٥١] لأنّ الإملاق ليس فعلًا قلبيًا وقوله: ﴿ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾ [قريش: ٤] لاختلاف الفاعل وفي قوله ﷺ: «**دخلت امرأة النار في هرة**»[(٢)]؛ لأن المجرور ليس مصدرًا، ومن ثمّ لم يحمل علىٰ المفعول لأجله، ومن شواهده الشعرية قول الراجز:

مَنْ أَمَّكُمْ، لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ، جُبِرْ وَمَنْ تَكونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ

أي: لأجل رغبة.

وقوع المصدر المؤول مفعولاً لأجله[(٣)]:

يكثر وقوع المصدر المؤول المكون من «أن والفعل» مفعولًا لأجله، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَجۡعَلُواْ ٱللَّهَ عُرۡضَةٗ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، ﴿ فَلَا تَتَّبِعُواْ

---

(١) انظر دراسات الشيخ عضيمة (ق٣)، (٢/ ٤٧٨-٤٨٦، و٤٩٨-٥١٦).

(٢) تقدم.

(٣) دراسات (ق٣)، (٢/ ٥١٦-٥٢٤).

ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الأنعام: ٧٠]، ﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [النحل: ١٥]، ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٣]، ﴿ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ ﴾ [الحجرات: ٦]، ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ [الممتحنة: ١].

وأحيانًا يحتمل المصدر المؤول أن يكون مفعولاً لأجله أو منصوبًا علىٰ نزع الخافض بتقدير حرف جر محذوف كقوله تعالىٰ: ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا ﴾ [النور: ١٧] أي: في العودة أو مخافة أن تعودوا، أو لئلا تعودوا، وقوله تعالىٰ: ﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ ﴾ [المجادلة: ١٣]، أأشفقتم الفقر مخافة تقديم الصدقات أو أأشفقتم من تقديم الصدقات، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ ﴾ [فصلت: ٢٢] أي: من شهادة سمعكم عليكم، أو مخافة شهادة سمعكم.

وأحيانًا يرجح معنىٰ العامل (الفعل) أحد الإعرابين، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النور: ٢٢] فإن كان «يأتل» بمعنىٰ يَحْلِف كان المصدر مفعولاً لأجله علىٰ معنىٰ كراهة أن يؤتوا أو ألا يؤتوا، وإن كان بمعنىٰ يُقَصِّر كان المصدر منصوبًا علىٰ نزع الخافض علىٰ معنىٰ لا يقصرون في إتيان أو عن إتيان أُولي القربى.

وبعض مما سبق يحتمل المفعولية بتضمين الفعل معنىٰ مُعَيَّنًا ولنا بحث في ذلك فانظره[1].

---

(١) أثر السياق (ص٧٨-٨٣).

فائدة: يرىٰ النحاة أن عامل النصب في المفعول لأجله لا ينصب إلا مفعولاً لأجله واحدًا، فلا يكون له مفعولان لأجله. ووردت آيات من القرآن تحتمل وجود مفعولين لعامل واحد كقوله تعالىٰ: ﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ﴾ [البقرة: ١٩] فهم يجعلونها لأجل الخوف من الموت، ولأجل الصواعق أيضًا، إلا أن الصواعق لا يطلق عليها مفعول لأجله اصطلاحًا لوجوب جرّها لفقدها شرط النصب.

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا لِّتَعۡتَدُواْۚ ﴾ [البقرة: ٢٣١]، أي: لا تمسكوهن للضرر والاعتداء وبعضهم يصر علىٰ تجويز العلية في الاثنين لعامل واحد(١).

ولا خلاف في جواز ذلك إذا كانا معطوفين كقوله تعالىٰ: ﴿ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ﴿ وَيَدۡعُونَنَا رَغَبٗا وَرَهَبٗاۖ ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، ﴿ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۖ ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ تَضَرُّعٗا وَخِيفَةٗ ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، ﴿ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِيۚ ﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿ فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا ۝ عُذۡرًا أَوۡ نُذۡرًا ﴾ [المرسلات: ٥-٦]، أو الثاني بدلاً من الأول، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ ﴾ [المائدة: ٣٨] وبعضهم يتمسك بالعطف فقط.

---

(١) البحر المحيط (١/ ٨٧)، (٢/ ٢٠٨).

خامسًا: المفعول معه

تعريفه:

هو الاسم الفضلة المنصوب الواقع بعد واو المعية مسبوق بجملة مشتملة علىٰ فعل أو شبهه مذكورًا لبيان من فُعِل معه الفعل.

فالمفعول معه اسم صريح غير مؤول يدل علىٰ الذات لا المعنىٰ يأتي بعد استيفاء الجملة الفعل والفاعل نحو: سرت والنيلَ، وهذا معنىٰ كونه فضلة أي: ليس ركنًا في الجملة السابقة للواو كما سبق ولا التالية نحو: سرت والشمسُ طالعةٌ، فما بعد الواو مرفوع بالابتداء وخبره ما بعده، لأنّ ما بعد الواو جملة وليس اسمًا.

ويخرج بشرط الاسم الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية بـ «أن» مضمرة وجوبًا[1] نحو: ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٢].

والمنصوب يخرج المرفوع وجوبًا بعد واو العطف الدالة علىٰ التشريك دون المصاحبة نحو: تقاتل زيدٌ وعمرٌو، فالتقاتل لا يكون إلا بين اثنين فأكثر بخلاف: جاء زيدٌ وعمرٌو فيجوز فيها النصب علىٰ المعية مع ضعفه؛ لأنه خلاف الأصل، ويخرج المجرور بالإضافة الواقع في نحو: جاء زيدٌ مع عمرٍ، أو بالحرف في نحو: مالك وزيدٍ، عند من يجيز العطف بدون إعادة حرف الجرّ «وَلِزَيْدٍ» والجمهور يوجبون في ذلك النصب «وزيدًا»[2].

وخرج بالواقع بعد واو المعية الذي يقع في جملته ما يُفْسِدُ المعية كقولك: جاء محمدٌ وعليٌ قَبْلَه أَوْ بَعْدَهُ، فالظرف يتعين معه عدم المعية بين الاسمين الواقعة الواو بينهما.

---

(١) انظر النحو القرآني «المقدمات والأفعال» (ص٣٧٦، ٣٧٧).

(٢) شرح التسهيل (١/ ٢٥٧).

وشرط سبقه بجملة يخرج نحو: كُلُّ جنديٍّ وسلاحُه، مما يتعين فيه حذف الخبر كما سبق بيانه ومن ثَمَّ تقول: أنت ورأْيُكَ، وأنت وشَأْنُكَ بالرفع لا غير عند الجمهور، وبعضهم يجيز النصب إذا ذكر الخبر(١).

وشرط سبقه بفعل أو شبهه يُدْخِلُ الواقع بعد جملة اسمية خبرها مشتق نحو: أنا سائرٌ والجبلَ؛ لأن المشتق فيه معنىٰ الفعل وحروفه.

ويشير إلىٰ رفض متأخري النحاة نحو: هذا لك وأباك(٢) وإن أقرَّه الفارسي، وتأويلهم نحو قول العرب: كيف أنت وزيدًا علىٰ أنّ الضمير فاعل لِفِعْلٍ محذوف وليس مبتدأ، وعليه تقول: مالك وفلانًا، وما شأنك ومحمدًا بالنصب بعد الواو(٣).

وكونه يذكر لبيان من فعل معه الفعل يخرج باقي المفاعيل وسائر المنصوبات.

---

(١) وحمل عليه قول عائشة رضي الله عنها: «وأنا وإياه في لحاف» رواه ابن أبي شيبة (٣٢٢٧٨) وقوله ﷺ: «**أبشروا فوالله لأنا وكثرةَ الشَّيءِ أخوفُ عليكم من قلته**» رواه ابن أبي عاصم في الآحاد (٢٢٩٥)، بنصب كثرة. انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٥٩، ٢٦٠).

(٢) فهم لا يكتفون في نصب المفعول معه بما اكتفوا به في نصب الحال من تضمن اسم الإشارة معنىٰ الفعل في نحو: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

(٣) فإن كان المجرور اسمًا ظاهرًا يرجح العطف وجرِّ ما بعد الواو في نحو: ما لزيدٍ وعمروٍ، ما شأن محمدٍ وعليٍّ، ويجوز النصب «وعمرًا، وعليًّا».

أحوال الاسم الواقع بعد الواو

اعلم أنّ الاسم المنصوب الواقع بعد الواو التي تفيد معنىٰ المعية لا يخرج عن خمسة احتمالات[١]:

أولاً: وجوب النصب علىٰ المعية، وذلك إذا امتنع العطف أو كان القول به محالًا لعدم تصوّره، وذلك كما مثل النحاة: سرت والنيلَ، سَيْرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً، فلا يتصور اشتراك الفاعل في السير هو والنيل أو الطريق.

ونحو هذا بهذا التصَوُّر لم يرد في القرآن وهو قول ابن هشام عن المفعول معه، «ولَمْ يَأْتِ في التنزيل بيقين»، أي ما يجب فيه النصب علىٰ المعيّة لم يرد نظيره في التنزيل لا لم يقع المفعول معه في التنزيل، فهو واقع احتمالًا ورجحانًا كما سيأتي بدليل قول ابن هشام نفسه عن قول الله تعالىٰ: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [يونس: ٧١] فتحتمل الواو فيه ذلك[٢]. وفي نحو: مالك وزيدًا، علىٰ مذهب البصريين وحمل عليه قوله تعالىٰ: ﴿ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤].

ثانيًا: رجحان النصب علىٰ المفعول معه، وذلك إذا كان القول بالعطف ضعيفًا في المعنىٰ أو في الصيغة وبيانه كالآتي:

أ- ضعف العطف في المعنىٰ، ويستشهد له بقول الشاعر:

فكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

فنصب الشاعر «بني» علىٰ المفعول معه، ولم يعطف بالرفع «بنو»؛ لأن العطف يُغَيِّر المعنىٰ ويجعله طالِبًا منهم أن يكونوا منه بمثابة الكليتين من الطحال، وهو لا يريد ذلك بل يطلب من المخاطبين أن يكونوا مع بني أبيهم «إخوانهم» علىٰ هذه الصورة.

---

(١) وجوب النصب علىٰ المعية، ووجوب العطف علىٰ ما قبله، ورجحان أحدهما، وامتناعهما.

(٢) مغني اللبيب (ص٤٧١، ٤٧٢).

والملفت للانتباه أن هناك مواضع في القرآن أجاز فيها المعربون العطف والمعيّة مع أنّ القول بالعطف فيها يضعف المعنىٰ بل يفسده أحيانًا ومن أبرز هذه المواضع[(١)] قوله تعالىٰ: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ﴾ [المدثر: ١١]، ﴿ فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَـٰذَا ٱلْحَدِيثِ ﴾ [القلم: ٤٤]، ﴿ وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعْمَةِ ﴾ [المزمل: ١١] فيقول صاحب الدر المصون: و«المكذبين» يجوز نصبه علىٰ المعيَّة، وهو الظاهر، ويجوز علىٰ النسق، وهو أوفق للصناعة[(٢)] وهي عبارة غريبة علىٰ السمين الحلبي الذي يهتم بالسياق والمعنىٰ في كثير من توجيهاته فبعد تقديمه المعيّة كوجه أول وهذا في حد ذاته ترجيح ويؤكده بقوله، وهو الظاهر، يقول علىٰ النسق: وهو أوفق للصناعة، هل الصناعة تغفل المعنى؟! بل هو راجح أيضًا من حيث الصناعة لإضعافه المعنىٰ، والأعجب أنّ المحقق علق بقوله: لأنّ النسق مقدم علىٰ المعيّة حال جوازهما.

فكلام المصنف والمحقق مقبول إذا تساويَا في المعنىٰ كـ﴿ فَأَنجَيْنَـٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ ﴾ [النمل: ٥٧]، ﴿ فَأَخَذْنَـٰهُ وَجُنُودَهُۥ ﴾ [القصص: ٤٠] في مثل هذا يقدم العطف؛ لأنه الأقرب والأولىٰ؛ إذ لا داعي لصرف الواو عن الأغلب في استخدامها مع إمكانها من غير ضعف[(٣)]، أمَّا في نحو هاتين الآيتين يبعد العطف بل يقبح سياقًا؛ لأنّ المقام مقام تهديد ووعيد فكأّن الله عز وجل يتوعدهم بهذا الخطاب قائلًا لنبيه الكريم دعني وإيَّاهم لا تعبأ بمكرهم وكيدهم سيرون بطشي بهم، وهذا لا يتأتىٰ مع القول بالعطف فسبحانه لا يطلب من رسوله أن يتركهما بل يطلب منه أن يتركه معهم[(٤)]، هذا وقد تضاربت

---

(١) انظر: النحاس (٥/ ١٦، ٥/ ٦٦) المشكل لمكي القَيْسي (٢/ ٣٩٩، ٤٢٠، ٤٢٤)، الفريد (٤/ ٥١٢، ٥٤٤، ٥٦٣)، التبيان للعكبري (٢/ ٢/ ٤٦٣، ٤/ ٤٧٢، ٤٧٤)،

(٢) الدر المصون (١٠/ ٥٢٣)

(٣) بدليل قول السمين نفسه عند إعراب آية القلم: وهو مرجوح لإمكان النسق من غير ضعف (١٠/ ٤١٩).

(٤) انظر: كلام العلامة ابن عاشور في التحرير والتنوير (٢٩/ ١٠٠)، وقال: ولا يصح أن تكون الواو عاطفة؛ لأن المقصود: اتركني معهم.

أقوالهم في هذه المواضع الثلاث فتارة يقال: هو مفعول معه وقيل معطوف، وتارة يقال: عطف علىٰ الضمير وإن شئت كان مفعولًا معه، وأعجب ما قيل في ضعف المفعول معه: إنّ النحاة اشترطوا في باب المفعول معه أن يكون الفعل لازمًا[١] ولعله استنبط هذا الشرط من أمثلة النحاة، وإلّا فلم يقل هذا من قبله ومن بعده من المعربين حسب المصادر التي بين أيدينا.

وكما قال العكبري بوجوب النصب في البيت المذكور علىٰ المعية لأجل المعنىٰ ووافقه علىٰ ذلك الشيخ خالد[٢] أقول به في الآيات الكريمة لأجل ذلك أيضًا ولي في ابن عاشور سلف -والله أعلم-.

ولأجل المعنىٰ أيضًا رجح الزمخشري المعيّة في: ﴿ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ﴾ [مريم: ٦٨].

ب- ضعف العطف في الصيغة ويمثل النحاة بقولهم: جئت وزيدًا، وذلك لأنّ العطف علىٰ الضمير المتصل المرفوع يحسن إذا وُجِدَ فاصل، أو أُكِّدَ بنظيره المنفصل ﴿ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا ﴾ [المؤمنون: ٨٣]، ﴿ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٥٤] فلمَّا لم يؤكد حسن النصب علىٰ المعيَّة، وعليه قد قرأ الجمهور ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [الأنبياء: ٧٩] بالنصب عطفًا علىٰ الجبال أو أنها مفعول معه[٣] وقرئ بالرفع «والطيرُ» عطفًا علىٰ نون النسوة ولم تؤكد أو تفصل فَدَلَّ علىٰ جواز الرفع، والنصب أرجح.

---

(١) الفريد (٤/ ٥٥٤)، ولا أدري من أين أتىٰ بهذا الشرط؟!

(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٥٣٦).

(٣) وهو عندي أقرب من العطف سياقًا؛ لأنَّ تسبيح الطير أقرب لإدراك البشر من تسبيح الجبال ومن المشهور عند الناس «دعاء الكروان» ولإدراك داود عليه السلام تسبيح الطير معه ويستدل علىٰ ذلك بقول سليمان عليه السلام ﴿ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾ [النمل: ١٦] -والله أعلم-.

وكذلك متشابه النظم في قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ: ١٠] بالنصب علىٰ المعية، أو عطفًا علىٰ محل المنادى.

وكذلك إذا كان عامل النصب في المفعول به لا يحسن تسلطه علىٰ ما بعده ومن ثم يضعف الاشتراك بين ما قبل الواو وما بعدها فيحسن النصب علىٰ المعيّة بدلًا من التأويل والتقدير، وشاهده آيتان في التنزيل.

الأولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [يونس: ٧١]، لأنه لا يقال: أجمعوا شركاءكم، فأجمع تسلط علىٰ المعنىٰ لا الذات ﴿ فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ ثُمَّ ٱئۡتُواْ صَفّٗا ﴾ [طه: ٦٤] ومن ثم ضعف العطف هنا وجعلوا النصب بتقدير فعل محذوف «واجمعوا شركاءَكم» بألف الوصل في الفعل فيكون أمرًا من جمع وليس أجمع، وجعلوه من عطف الجمل لا المفردات.

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ ﴾ [الحشر: ٩] إذ الإيمان لا يُتبَوَّأ فتكون الواو للمعية أو يُقدر فعل ناصب للإيمان واعتقدوا الإيمان.

ثالثًا: وجوب العطف، وذلك عند امتناع المعية بفقد شروطها كما سبق في التعريف نحو: كُلُّ جُنْدِيٍّ وَسِلَاحُهُ، بشرط عدم ذكر الخبر فلو قيل: كل جندي وسلاحه مقترنان، جاز النصب وعليه قول عائشة رضي الله عنها: «وأنا وإيَّاه في لِحاف»، ونحو: واشترك محمدٌ وعليٌ ومنه: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩] فالجمع لا يكون إلّا بين اثنين فأكثر، ونحو: وجاء محمدٌ وعليٌ قبله، ومنه: ﴿ وَجَآءَ فِرۡعَوۡنُ وَمَن قَبۡلَهُۥ وَٱلۡمُؤۡتَفِكَٰتُ بِٱلۡخَاطِئَةِ ﴾ [الحاقة: ٩] فالظرف الواقع صلة لـ «من» يمنع من المعية.

رابعًا: رجحان العطف، وذلك إذا لم يكن هناك ضعف في المعنىٰ أو الصنعة فيرجح العطف؛ لأنه الأصل في الاستخدام، وقد أمكن بلا ضعف.

ومثلوا له بـ«جاء زيدٌ وعمرٌو»، فيجوز فيه النصب ولكنه ضعيف وعليه فقد قرأ الجمهور ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلطَّيۡرُ صَٰٓفَّٰتٖ ﴾ [الصافات: ٤١] برفع الطير علىٰ العطف علىٰ الموصول وقرئ شاذًا ﴿ وَٱلطَّيۡرَ ﴾ علىٰ النصب علىٰ المعية، وذلك دليل جواز النصب، وكذلك ذهبت أنا ومحمدٌ، يجوز فيه النصب علىٰ

رجحان العطف لتوكيد الضمير قبل العطف وعليه فقد قرأ الجمهور ﴿ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ ﴾ [يونس: ١٠] بالرفع عطفًا علىٰ الضمير وقرئ شاذًا «وشركاءَكم» بالنصب علىٰ المعية، وكذلك ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾ [الأعراف: ٢٧] بالرفع تواترًا وبالنصب شذوذًا، فقراءة الجمهور لا تكون مرجوحة وقراءة غيرهم حجة في الجواز.

خامسًا: امتناع العطف والمعية، وذلك إذا لم يصلح التشريك ولا المصاحبة بين ما قبل الواو وبعدها وأشهر ذلك عندما يتعين عطف الجمل بتقدير عامل لنصب ما بعد الواو وجوبًا لعدم صلاحية ناصب المفعول به لذلك، ويستشهد النحاة لذلك بأبيات مشهورة:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بارداً ... حَتَّىٰ غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدا ... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

إذا ما الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً ... وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا

فَوَاضِحٌ أَنَّ الماء لَيْسَ عَلَفًا حَتَّىٰ يقال بالعطف أو المصاحبة فيقدَّر: وسقيتها ماءً، وكذا الرُّمْح لا يتقلَّد فيقدّر: وماسكًا رمحًا، والعيون لا تزجج، فالتزجيج تطويل وتدقيق الحواجب فيقدَّر: وكحَّلْنَ العُيُونَا.

وبعضهم لا يرىٰ وجوب ذلك التقدير ويقول بالعطف علىٰ تضمين الفعل الناصب معنىٰ يصلح للاثنين وهو تكلُّف، ومن شواهد ذلك الواضحة قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا ﴾ [النحل: ١٥] فالأنهار والسبل لا تلقىٰ حتىٰ يقال بالعطف فالتقدير: وشَقَّ لكم أنهارًا، ومَهَّد لكم سبلًا.

قائمة المراجع

١- أثر السياق في توجيه المعنىٰ في تفسير «التحرير والتنوير» دراسة نحوية دلالية، تأليف/ د. إبراهيم إبراهيم سيد أحمد البليزي، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨م.

٢- أليس الصبح بقريب - آراء إصلاحية في التعليم والمجتمع، ابن عاشور، ط دار السلام (مصر) ٢٠٠٦م.

٣- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، سنة ١٩٩٥م.

٤- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولىٰ، سنة ١٩٩٨م.

٥- إعراب الأفعال، للدكتور/ علي أبو المكارم، دار الثقافة العربية، سنة ١٩٨٩م.

٦- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٨م.

٧- أسباب الإجمال في الكتاب والسنة وأثرها في الاستنباط، د/ أسامة عبد العظيم، دار الفتح، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٨- البحر المحيط، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ت٧٤٥هـ، تحقيق/ الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود الشيخ: علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه آخرون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٩- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تأليف/ عبد الفتاح القاضي، طبعة أولىٰ، سنة ١٩٨١م، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت٥٧٧هـ، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١١- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ، دار الفكر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٢- تفسير التحرير والتنوير، تأليف/ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس.

١٣- التحفة السنية في الأسئلة النحوية، تأليف/ عيد الوصيف محمد، مطبعة الحلبي.

١٤- التحفة النحوية بالشواهد القرآنية، أستاذ/ سمير ربيع سليم، مكتبة الدعوة، الطبعة الأولىٰ، سنة ١٩٩٧م.

١٥- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ/ خالد الأزهري، توفي سنة ٩٠٥هـ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولىٰ، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، الزهراء للإعلام العربي.

١٦- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفىٰ الغلاييني.

١٧- الجنىٰ الداني في حروف المعاني «الحسن المرادي» تحقيق د/ فخر الدين قباوه، دار الآفاق، بيروت، طبعة ثانية، سنة ١٩٨٣م.

١٨- الجواب السامي بمفاخره عن إعراب قوله ﷺ: «**أحق ما قال العبد** ...» إلى آخره، لمؤلفه محمد الخالص بن رميثة بن علي بن عنقاء، ١٠٥٣هـ، دراسة وتحقيق/ د. محمد بن حسن العمري، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٩- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، طبعة أولىٰ، سنة ١٩٨٤م.

٢٠- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٦م.
٢١- الخلاصة النحوية، للأستاذ الدكتور/ تمام حسان.
٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، طبعة أولىٰ، سنة ١٩٨٦م.
٢٣- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف/ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٢٤- الدروس النحوية، تأليف/ حفني ناصف وزملائه، تحقيق/ عبد الهادي منصور، دار البيروتي، الطبعة الأولىٰ، سنة ٢٠٠٧م.
٢٥- دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، ط/ ١، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠م.
٢٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ت١٢٧٠هـ، المكتبة التجارية – مصطفىٰ أحمد الباز، ١٩٩٤م، بيروت، لبنان، دار الفكر.
٢٧- سبك المنظوم في فك المختوم، تأليف/ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د/ عدنان محمد سليمان وزميله، طبعة أولىٰ، سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
٢٨- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وزميله، هجر للطباعة والنشر، طبعة أولىٰ، سنة ١٩٩٠م.
٢٩- شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٣م، بيروت.
٣٠- شرح الرضي علىٰ كافية ابن الحاجب، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، تأليف/ ابن الحاجب، طبعة أولىٰ، سنة ٢٠٠٠م.

٣١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري محمد محي الدين عبد الحميد.

٣٢- شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام، ت د/ محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٤م.

٣٣- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، سنة ٢٠٠١م.

٣٤- فتاوىٰ العربية، لابن مالك، تحقيق/ أحمد عبد الله المغربي، طبعة أولىٰ، سنة ٢٠٠٤م، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث.

٣٥- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق د/ محمد حسن النمر، دار الثقافة، الطبعة الأولىٰ، سنة ١٩٩١م.

٣٦- قواعد النحو والصرف بشواهد من القرآن الكريم، أستاذ/ أنس عبد المنعم.

٣٧- الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، تأليف/ أحمد زكي صفوت، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٦٣م، مكتبة الحلبي.

٣٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ٤٦٧- ٥٣٨هـ، دار الفكر.

٣٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي ٣٥٥- ٤٣٧هـ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان – مؤسسة الرسالة.

٤٠- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق/ هدىٰ محمود قراعة، القاهرة، ١٩٧١م.

٤١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزملائه، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦هـ.

٤٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت٥٤٦هـ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٣- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل علىٰ كتاب التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، سنة ٢٠٠١م، الطبعة الثانية، جامعة أم القرى.

٤٤- مُشكل إعراب القرآن، تأليف/ مكي القيسي، تحقيق/ ياسين السواسي، دار المأمون للتراث، دمشق.

٤٥- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي وزميله، دار السرور.

٤٦- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم السري الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي – دار الحديث – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٧- معاني النحو، لدكتور/ فاضل صالح السامرائي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٤٨- معجم القراءات القرآنية، د/ عبد العال سالم مكرم، بمشاركة د/ أحمد مختار عمر – عالم الكتب – مصر .

٤٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، الطبعة السادسة، بيروت، سنة ١٩٨٥م.

٥٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، تحقيق مجموعة الأساتذة المتخصصين، طبعة أولىٰ، سنة ٢٠٠٧م.

٥١- المقتضب – صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – ط المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية ١٩٩٤م.

٥٢- الموسوعة النحوية الصرفية، تأليف د/ يوسف أحمد المطوع، دار الكتب الإسلامية، مطابع سجل العرب، سنة ١٩٨٠م.

٥٣- النحو الأساسي، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، د/ أحمد مختار عمر، د/ مصطفىٰ النحاس زهران.

٥٤- النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، تأليف د/ محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية، سنة ١٩٩٨م.

٥٥- النحو القرآني -قواعد وشواهد-، تأليف د/ جميل أحمد ظفر، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، مكة المكرمة.

٥٦- النحو الوافي، تأليف/ عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٦٦م.

٥٧- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، تأليف د/ محمد صلاح الدين مصطفىٰ بكر، مؤسسة الصباح.

٥٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، المتوفىٰ سنة ٩١١هـ، تحقيق أ. د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، سنة ٢٠٠١م.